أثر الأصول النحوية
في تعيين موضع المقدر في القرآن الكريم

إعداد
د/خضراء بنت سالم سلامة العطوى
أستاذ مساعد ،كلية التربية والآداب ،قسم اللغة العربية ،جامعة تبوك

ملخص :
التقدير في العربية من مظاهرها الواضحة، ويرتبط بصحة المعنى المعبر عنه في الجملة حسب نظرية العامل، ولكن التقدير لابد أن يكون صحيحا، وقد ذكر العلماء أن المقدر من الأفضل أن يقدر في موضعه الأصلي، ولما كان التقدير بهذه المكانة فقد اختلفت آراء العلماء تطبيقيا في إعراب آيات القرآن الكريم في تقدير ما يحتاج إلى تقدير، وكانت الأصول النحوية (السماع والقياس) وكذلك مراعاة النظير من الدلة التي تعين على ترجيح تقدير على آخر، فقد قمت بدراسة التقدير في ضوء هذه الأدلة الثلاثة، وجاء ذلك في ثلاثة مطالب، الأول عن أثر السماع في تعيين موضع التقدير، والثاني عن أثر القياس، والأخير عن أثر الاستئناس بالنظير، وقد درست في كل مطلب عدة مسائل تندرج تحته.
وقد جاءت الخاتمة كاشفة عن استعمال العلماء للسماع في تأييد تعيينهم لموضع المقدر، واستعمالهم له في الرد والمعارضة على مخالفيهم، وقد يكون الخلاف في فهم المسموع أو تأويله منتجا للخلاف في تعيين المقدر في الآيات القرآنية، وأما القياس فهو أيضا يحسم الخلاف في تعيين موضع المقدر كما في تقدير عامل (كم) الخبرية، وقد يوجب موضع المقدر أن له نظيرا ورد فيه المقدر ظاهرا في مكانه، فيكون من الأولى جعله مقدرا في الموضع الذي ظهر فيه.

كلمات مفتاحية: الأصول النحوية، موضع المقدر، القرآن الكريم.

The Impact of Grammatical Principles on Determining the Position of the Implied in the Holy Qur'an

Summary:
In Arabic, estimation (*al-taqdeer*) is one of its clear features and is linked to the accuracy of the meaning expressed in a sentence according to the theory of the agent (*nathariyat al-ʿāmil*). However, estimation must be correct. Scholars have mentioned that what is estimated is best placed in its original position. Given the importance of estimation, scholars have differed in their practical application of parsing Quranic verses when estimating what needs to be estimated. The grammatical principles of hearing (*al-sama'*) and analogy (*al-qiyās*), as well as considering *parallel examples (al-nathir)*, are among the evidence that help in preferring one estimation over another. This study examines estimation in light of these three pieces of evidence, divided into three sections: the first on the impact of *hearing* in determining the position of estimation, the second on the impact of *analogy*, and the last on the impact of *parallel examples*. Each section addresses several related issues.
The conclusion reveals that scholars use *hearing* to support their determination of the estimated position and to refute or oppose those who disagree with them. Differences in understanding or interpreting what is heard may lead to disagreements in determining the estimated position in Quranic verses. As for *analogy*, it also resolves disagreements in determining the estimated position, as in the case of estimating the agent of the interrogative (*kam*). Sometimes, the position of the estimated element has a parallel example where the estimated element appears explicitly in its place, making it preferable to estimate it in the position where it appears.

Keywords: Grammatical principles , position of estimation, the Holy Quran.

مقدمة :

الحمد لله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم رسله وأنبيائه، وعلى من تبعهم من أصفيائه وأوليائه، وبعد، فظاهرة التقدير تمثل إحدى الظواهر الهامة في النحو العربي، وهي تتعاضد مع العامل النحوي في الكشف عن الوجه الصحيح للتعبير عن المعنى، وقد امتلأت كتب التفسير بتقديرات عدة في توجيه المعنى التفسيري الموائم لمعطيات تركيب الجملة في العربية، مما جعل هناك مساحة لخلاف العلماء في موضع المقدر، بل في المقدَّر ذاته. وبالنظر في كلام العلماء نجد أن الأصول النحوية السماع والقياس والاستئناس بالنظير لها دور بالغ الأهمية في ترجيح تقديرٍ ما عند الاختلاف، لأن مدار القاعدة هو متابعة المسموع أو القياس عليه أو القياس المناظر للسماع، أو أن يعضد القاعدة وجود نظير يرجح القول بالتقدير في الموضع.

دوافع البحث: ودفعني لهذا البحث ما وجدته من علاقة بين الخلاف في تعيين موضع المقدر عند العلماء واستدلالهم بالأصول النحوية لتقوية آرائهم في ذلك.

هدف البحث: وأهدف إلى دراسة المسائل التي تنضوي تحت أثر الأصول النحوية في تعيين موضع المقدر في آيات القرآن الكريم مستشهدا بأقوال علماء التفسير والنحو.

موضوع البحث: وعلى ضوء ذلك اخترت أن يكون عنوان بحثي: (**أثر الأصول النحوية في تعيين موضع المقدر في القرآن الكريم**).

خطة البحث: وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مطالب:

الأول: أثر السماع في تعيين موضع المقدر.

الثاني: أثر القياس في تعيين موضع المقدر.

الثالث: أثر الاستئناس بالنظير في تعيين موضع المقدر.

وخاتمة بينت فيها ما توصل إليه البحث نتائج، وثبت المراجع، وفهرس المصادر.

منهج البحث: وقد اتخذت من المنهج المعياري النحوي منهجا للدراسة إذ كانت الدراسة مبنية على القياس والتقدير(1)، لأنه المناسب لدراسة المسائل في البحث.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة خاصة تتناول أثر الأصول النحوية في تعيين موضع المقدر في القرآن الكريم.

(1) المنهج المعياري قائم على القياس والتعليل والتأويل والتقدير، والتنظير المؤطر بزمان ومكان. ينظر ضوابط الفكر النحوي 77/1.

المطلب الأول: أثر السماع في تعيين موضع المقدر

السماع كما عرفه السيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا"[2].

والقرآن يقع في ذروة الكلام الموثوق الفصيح، فهو في ذروة السماع، ومع ذلك فإن الشاهد من كلام العرب استعمله العلماء ليعضدوا به القراءات والأوجه الإعرابية القرآنية، ومن هذه الزاوية يصبح ترجيح وجه إعرابي -مع جواز غيره- اتكاء على كثرة الشواهد المؤيدة له، أو لأنه وافق القاعدة التي صيغت مراعاة للأكثر. ومن ذلك:

الخلاف حول تعيين موضع العامل المقدر في الضمير المنفصل المنصوب في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[3].

تباينت آراء بعض النحاة المفسرين حول مكان تقدير الفعل العامل في الضمير المنفصل المنصوب (إياي)، فورد عنهم رأيان:

- **الرأي الأول:** أنّ العامل هو فعل محذوف يقدر بعد الضمير المنفصل.
- **الرأي الثاني:** أنّ العامل هو فعل محذوف يقدر قبل الضمير المنفصل.

مناقشة المسألة: اختلف النحاة في تعيين موضع تقدير الفعل العامل في الضمير المنفصل كما في الآية على رأيين:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى تقدير الفعل مؤخرا، ومن علماء هذا الرأي: القيسي حيث قدر الفعل مؤخرا عن الضمير المنفصل، فقال: "إنّ إياي منصوب بإضمار فعل، ويقدر الفعل الناصب لـ (إياي) بعده، تقديره: وإياي ارهبوا فارهبون، ولو قدرته قبله لاتصل به لقلت: وارهبوني فارهبون".[4] وكذلك قدره ابن جزي مؤخرا فقال: "وإياي مفعول بفعل مضمر مؤخر لانفصال الضمير، وليفيد الحصر، يفسره فارهبون، ولا يصح أن يعمل فيه فارهبون؛ لأنه قد أخذ معموله".[5]

وقال أبو حيان بتقدير الفعل مؤخرا: "إياي: مفعول بفعل محذوف مقدرا بعده لانفصال الضمير، وإياي ارهبوا، وحذف لدلالة ما بعده عليه"[6]. ووافقهم السمين الحلبي في تقديره مؤخرا[7].

وقد علل الأنباري تقدير الفعل لـ(إياك) بعده وليس قبله بقوله: "لأن (إياك) ضمير المنصوب المنفصل فلا يجوز أن يقع الفعل قبله؛ لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تَقدِر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت إياك لم يجز، لأنك تقدر على أن تقول: ضربتك"[8].

الرأي الثاني: خالف أصحابه ما ذهب إليه علماء الرأي الأول القائل بتقدير الفعل مؤخرا، حيث رأى أصحاب هذا الرأي أن يقدر الفعل مقدما وليس مؤخرا، ومن هؤلاء ابن عطية في أحد قوليه، وتبعه العكبري في تقدير الفعل مقدما، حيث قال: "إياي: منصوب بفعل محذوف دلّ عليه فارهبون، تقديره: وارهبوا إياي فارهبون، ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ (ارهبون) لأنه قد تعدى إلى مفعوله"[9]، وكذلك قدره القرطبي مقدما في قوله تعالى: ﴿فَإِيَّيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[10] تقديره: إياي منصوب

---

(2) الاقتراح، ص 74.
(3) سورة البقرة، الآية (40).
(4) مشكل إعراب القرآن 90/1.
(5) التسهيل لعلوم التنزيل 81/1.
(6) البحر المحيط 284/1.
(7) الدر المصون 314/1.
(8) أسرار العربية 122، 123.
(9) التبيان في إعراب القرآن 57/1.

بفعل مضمر أي: اعبدوا إياي فاعبدون[11].

وقد استشهد أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَا[12]

وكذا قول الشاعر:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[13]

لكن الأنباري ردّ على استشهادهم بقول الشاعر: (بلغتَ إياكا) على تقديم الفعل قبل (إياك) بأنه شاذ لا يقاس عليه.[14]

وقد اعترض أبو حيان على من قدر الفعل مقدما، حيث رأى فيه أنه "ذهول عن القاعدة في النحو؛ لأنه إذا كان المفعول ضميرا منفصلا والفعل متعديا إلى واحد وهو الضمير وجب تأخير الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾"[15]، ورأى أن الشاهد الشعري السابق الذي استشهد به أصحاب هذا الرأي إنما هو ضرورة شعرية. كما اعتبره ابن الخشاب ضرورة شعرية لا يقاس عليه.[16]

وأما ابن عاشور فقال عند عرضه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّـيَ فَٱتَّقُونِ﴾[17]: "إن اختلاف مكان الفعل للمقدر إنما يعود للمعنى والغرض من تقديمه دون أن يكون هناك اعتبار للصنعة النحوية التي تمنع تقديم الفعل على الضمير المنفصل... فإن قدرت الفعل المحذوف متقدما على المفعول كان التقديم للتقوى، وإن قدرته بعد المفعول كان التقديم للتخصيص".[18] ولعل ابن عاشور نظر إلى جهة المعنى والغرض من تقديم الفعل على الضمير أو تأخيره عنه دون النظر إلى الصنعة النحوية التي تمنع تقدم الفعل عليه.

وقد ذكر النحاة في هذه المسألة[19] أنه إذا قدرت على الضمير المتصل لم تأت بالمنفصل، ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل، تقول: قمتُ، ولا تقول قام أنا؛ لأنك تقدر على التاء، وتقول: رأيتك، ولا تقول: رأيت إياك، لأنك تقدر على الكاف، وربما جاء في الضرورة الشعرية كما في قول حميد وقد سبق ذكره:

أَتَتْكَ عَيْرٌ تَحْمِلُ الْأَرَاكَا ** إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا

حيث قدره ابن السراج بقوله: أراد بلغتُكَ إيَّاكَ.[20] وقال: "وهذا التقدير ليس بشيء؛ لأنه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدا غير موجود فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها، والمعنى: سارت هذه

---

(10) سورة العنكبوت الآية (56).
(11) الجامع لأحكام القرآن 333/1
(12) الرجز لحميد الأرقط، ينظر: الكتاب 362/2، والأصول 500/1، وشرح المفصل، 315/2، والتذييل والتكميل 217/2.
(13) البيت نسب إلى الفرزدق، ديوانه ص 190، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 156/1، وتوضيح المقاصد 367/1، والمقاصد النحوية 279/1.
(14) أسرار العربية، ص 122 - 123.
(15) البحر المحيط، 544/6
(16) المرتجل في شرح الجمل، 282.
(17) سورة البقرة، الآية (41).
(18) التحرير والتنوير، 455/1
(19) ينظر: الكتاب، 360/2، والأصول، 499/1، والخصائص، 308/1، وشرح التسهيل، 148/1.
(20) الأصول، 499/1.

الناقة إليك حتى بلغتك"[21].

وورد عن ابن يعيش قوله: "كان أبو إسحاق الزجاج يقول: تقديره: حتى بلغَتْك إيّاك. وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواءً أراد به التأكيد، أو البدل؛ لأنّ حذف المؤكَّد، أو المُبْدَل منه ضرورةٌ؛ والمرادُ: سارت هذه الناقةُ حتى بلغتْك".[22]

فالذين خرجوا الشاهد الشعري على التوكيد أو البدل فرّوا من ضرورة إلى ضرورة أخرى، فدلّ ذلك على قوة رأي من ذهب إلى أن الفعل يقدر مؤخرا عن الضمير، وهو ما رجحته.

وأما ابن عطية فله قولان، قدره في أحد قوليه مؤخرا، فقال: "وإياي ارهبوا فارهبون، وامتنع أن يقدر مقدما؛ لأن الفعل إذا تقدم لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف".[23] والقول الآخر رأى أن يقدر الفعل مقدما عندما وذلك عندما عرض قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[24]، فقال: "فإياي منصوب بفعل مضمر تقديره: فارهبوا إياي فارهبون، ولا يعمل فيه لأنه قد عمل في الضمير المتصل به".[25]

الترجيح: من خلال ما عرضته من آراء العلماء في هذه المسألة فإنني أرجح تقدير الفعل مؤخرا؛ وذلك لأمور:

- ❖ لموافقته القاعدة النحوية التي وضعها جمهور النحاة.
- ❖ ولورود نصوص من اللغة ما يدل على تقديره مؤخرا وليس مقدما، كقوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[26] ومن تقديم الضمير المنصوب وانفصاله عن عامله قولهم في المثل: إياك أعني واسمعي يا جارة[27]، وقول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ** وتقلينني لكنَّ إياكِ لا أقلي[28]

- ❖ وليؤدي الغرض من المقصود من تقديم الضمير على عامله وهو التخصيص.

الخلاف في موضع تقدير المضاف في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ﴾[29]

(الحج) مبتدأ وخبره (أشهر)، وقد ذكر بعض المعربين أنه لا بد من مضاف محذوف في هذه الجملة واختلفوا في موضع تقديره على رأيين:

الرأي الأول: قدّر أصحابه المضاف قبل (الحج).

الرأي الثاني: قدّر أصحابه المضاف قبل (أشهر).

مناقشة المسألة: من المعلوم أن الحج ليس نفس الأشهر، ولذلك لابد من تأويل محذوف، فأوّل النحاة هذا المحذوف لكنهم اختلفوا في موضع تعيينه على رأيين:

الرأي الأول: ذهب علماؤه إلى تقدير المضاف قبل (الحج)، ومنهم الفراء، إذ قدّر مضافاً قبل

---

(21) لم أقف على قول السراج في كتابه (الأصول)، وإنما نقل البغدادي عنه هذا الاعتراض، ينظر: خزانة الأدب، 281/5. حيث ورد عند البغدادي أن الأعلم قدّر هذا الشاهد ووضع الضمير (إياك) موضع الكاف ضرورة، فقال الزجاج: أراد بلغتك إياك، ثم ذكر اعتراضه على التقدير.

(22) شرح المفصل، 318/2.

(23) المحرر الوجيز، 134/1.

(24) سورة البقرة، الآية (40).

(25) المحرر الوجيز، 3/ 400.

(26) سورة الفاتحة، الآية (5).

(27) جمهرة الأمثال، 29/1.

(28) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 81/5، والجنى الداني، ص 233.

(29) سورة البقرة، الآية (197).

(الحج)، والتقدير: "وقت الحج أشهر معلومات كما يقول العرب: البرد شهران، والحر شهران"،[30] ولم يجز الفراء النصب؛ لأنّ أشهر نكرة غير محصورة، وكذلك قدّر الطبري المضاف قبل (الحج)[31]، وتبعهم القيسي، وذكر أنه "لولا هذا الإضمار لكان القياس نصب (أشهر) على الظرف كما تقول: القتال اليوم، والخروج الساعة" [32]، وتبعهم الزمخشري في ذلك،[33]، وأما ابن عطية فقد ذكر أن في الكلام حذفا، ثم أوّله بأكثر من تقدير قبل الحج، والتقدير عنده: "وقت عمل الحج أشهر"،[34] إلا أنني أرى أنّ في تقديره نظر؛ وذلك لأن فيه أكثر من تقدير محذوف، والأولى هو التقليل من التقدير ما أمكن.

الرأي الثاني: قدّر علماؤه المحذوف قبل (أشهر)، واختلفوا في المحذوف على قولين:

القول الأول: قدّر أصحابه المحذوف مضافا قبل (أشهر)، حيث أشار أبو علي الفارسي إلى تقدير المضاف قبل (أشهر)، وقدّره: "الحج حج أشهر معلومات فحذف المصدر المضاف"،[35] نظير قول الشاعر:

يا سارق الليلة أهل الدار[36].

وكذلك قدّره النيسابوري قبل أشهر، والتقدير: الحج حج أشهر [37].

وقد رجح ابن هشام التقدير من الثاني، حيث قال: "إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزئين ومع ثانيها، فتقديره مع الثاني أولى، فيكون التقدير: الحج حج أشهر، والبر بر من آمن أولى من أن يقدر أشهر الحج أشهر، وَذَا البر من آمن؛ لأنك فِي الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير؛ ولأنّ الحذف من آخر الجملة أولى حذف المضاف إليه"[38].

القول الثاني: تقدير حرف قبل (أشهر)، حيث قدّره النحاس بقوله: "الحج في أشهر معلومات على الظرف"[39]، ولذلك أجاز فيه النصب على الظرفية، وقد اعترض ابن عطية على أصحاب هذا القول في تقدير الحرف قبل أشهر، لأنه يرى "أنه من قدّر هذا التقدير يلزمه نصب كلمة أشهر لسقوط حرف الجر ولم ترد قراءة أشهر بالنصب"،[40] إلا أنّ أبا حيان ردّ رأي ابن عطية بلزوم النصب في حال تقدير حرف جر قبل أشهر، وقال: "لا يلزم نصب الأشهر مع سقوط حرف الجر؛ لأنا قد ذكرنا أنه يرفع على الاتساع"[41]. وذكر ابن مالك أنه "لو جُرَّ هذا النوع بفي أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين وحجتهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم إنّ (في) للتبعيض حكاه السيرافي[42]، وليس ذلك بصحيح وإنما (في) حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها"[43]. وممن ذهب إلى تقدير حرف قبل أشهر ابن جزي، وذكر "أنه قد يكون تقدير

---

(30) معاني القرآن، 119/1.
(31) جامع البيان، 443/3.
(32) مشكل إعراب القرآن، 123/1.
(33) الكشاف، 242/1.
(34) المحرر الوجيز، 271/1.
(35) الحجة للقراءات السبعة، 279/2.
(36) الرجز بلا نسبة في الكتاب 176/1، الأصول 195/1، شرح المفصل 432/1، وخزانة الأدب 108/3.
(37) غرائب القرآن، 550/1.
(38) مغني اللبيب، 413/6.
(39) إعراب القرآن، 101/1.
(40) المحرر الوجيز، 271/1.
(41) البحر المحيط، 276/2.
(42) ينظر قول السيرافي في شرح كتاب سيبويه، 302/2.
(43) شرح التسهيل، 320/1.

المحذوف حرف جر قبل أشهر والتقدير: الحج في أشهر". [44]

فالخبر والمبتدأ لابد أن يصدقا على ذات واحدة لذلك احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن الحج فعل من الأفعال، والأشهر زمان.

ولذلك ذكر النحاة أنه لا يجوز قول: زيد يوم الجمعة أو نحو ذلك؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث؛ لأنه لا يعطي فائدة في ذلك، إذ لا يصح أن يقال: زيدٌ اليوم، وأما ورد عن العرب قولهم: الليلة الهلال[45]، فقد أوّلوها إلى تقدير مضاف على معنى: الليلة طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وهذا قول جمهور البصريين[46]، فهم يرون عدم صحة الإخبار بالظرف الزماني عن الأعيان الشاخصة، وإنما يجوز في الأحداث، نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك، ووافقهم ابن مالك في هذا الموضع.[47]

وقد اعترض ابن القيم على تقدير مضاف في قولهم: الليلة الهلال والتقدير: الليلة طلوع الهلال وذكر بأنه "لا حاجة إلى هذا التقدير، لأنّ المراد حدوث هلال ذلك الشهر فجرى مجرى الأحداث"[48] فهو جعل الحدث نفس الزمان على سبيل الاتساع في جعل الظرف نفس الحدث، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة قبله إلى عدم الحاجة إلى تقدير مضاف؛ نظراً لأن هذه الألفاظ تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك، حيث قال: "لاشتراط حصول الفائدة بالخبر لم يسند ظرف زمان لعين، إذ لا فائدة في قولك: "زيد غدًا"، فلو عَنَيْت مضافًا محذوفًا وفي الكلام دليل عليه أفاد، وكان كلامًا، مثل أن يقدم من سفر قوم كان معهم "زيد" فيقول بعضهم: "زيد غدًا" [49]. وورد عن بعضهم أنهم أجازوا أن نخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد، لحصول الفائدة إذ يقول الدماميني: "ويغني «أي ظرف الزمان» عن خبر اسم معنى مطلقاً «دون قيد» سواء أوقع المعنى في جميعه أم في بعضه"[50].

وقد ذكر أغلب النحاة أنّ المبتدأ إذا كان حدثا أو اسم معنى فإنه يجوز الإخبار عنه بظرف الزمان، وقيّد ذلك بأن يكون ظرف الزمان خبرا عن اسم «معنى» بشرط حدوثه، فإن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره كما في الآية ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُر مَّعۡلُومَٰتٞ﴾[51] وكان الزمان نكرة رفع غالباً، كما يقال الصوم يوم، والسير شهر إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية، وأما إذا كان ظرف الزمان نكرة مؤقتا فإن أكثر كلام العرب الرفع، كقولك: سيرنا شهران. أما الإخبار عن الحدث فإنه يجوز مثال القتال شهر.[52]

---

(44) التسهيل لعلوم التنزيل، 115/1.
(45) ينظر: الكتاب، 216/1، وشرح التسهيل، 320/1، وحاشية الصبان، 324/1.
(46) حاشية الصبان، 324/1.
(47) شرح التسهيل، 320/1.
(48) بدائع الفوائد، 904/3.
(49) شرح الكافية الشافية، 351/1.
(50) تعليق الفرائد، 114/3.
(51) سورة البقرة، الآية (197).
(52) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 292/2، والتذييل والتكميل، 62/4، وتمهيد القواعد، 1013/2.

الترجيح: أرى بعد عرض الأقوال أنْ يرجح المضاف بجانب (أشهر) لأمرين:

- ❖ أن المبتدأ الحج جاء في موضعه الأصلي، لكن أخبر عنه بالزمان أشهر فلم يصح، ولذلك اقتضى التقدير قبل أشهر.
- ❖ أن الحذف الأكثر يكون من الخبر، والأكثر دائما مبني على مراعاة الشواهد، ومن شواهد وقوع ما ظاهره وقوع الزمان خبرا عن الجثة، قول الشاعر:

أكـــلُّ عـــامٍ نَعَـــم تحوونَـــه ** يُلْقِحُـــهُ قـــومٌ وتَذْبحونـــه[53]

الخلاف في تعيين موضع تقدير الخبر في حالة العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[54]:

اتفق النحاة على جواز الرفع في المعطوف على موضع (إنّ) إذا كان بعد الخبر، نحو: إن زيدا قائم وعمرٌ، لكنهم اختلفوا في العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر[55]، كما في الآية السابقة، ومن خلال استقرائي في كتب التفاسير وإعراب القرآن فإنني وجدتهم انقسموا إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن خبر الصابئين محذوف، وانقسم أصحاب هذا الرأي إلى قولين:

القول الأول: أنّ الصابئين مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز (إنّ) من اسمها وخبرها.

القول الثاني: أنّ خبر الصابئين محذوف من غير أن ينوي به التأخير.

أما الرأي الثاني: فيرى أصحابه أن خبر إنّ محذوف، واختلفوا في محل تقديره على قولين:

القول الأول: أنّ خبر (إنّ) مقدر بعد الفعل (آمنوا).

القول الثاني: أنّ خبر (إنّ) مقدر بعد الفعل (هادوا).

مناقشة المسألة: لقد تنازعت مدرستا البصرة والكوفة حول مسألة العطف على موضع (إنّ) قبل تمام خبرها، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، لكنهم اختلفوا في شرطه، حيث رأى الكسائي بأنه يجوز على كل حال، سواء ظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر، بينما نجد الفراء يخالفه في هذا الإطلاق، وقيده بأنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر إذا لم يظهر فيه عمل (إنّ)، واحتج الكوفيون بقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[56] إلا أن البصريين خالفوا هذا الرأي، ومنعوا العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.[57] ومن هذا المنطلق فإن أغلب المفسرين والنحاة ردوا حجة الكوفيين المتمثلة فيما استشهدوا به من الآية السابقة، فتباينت أقوالهم في ردها وتأويل رفع الصابئين على فريقين على النحو الآتي، وهي التي عليها مدار بحثنا:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى أنّ خبر الصابئين محذوف، وانقسموا في موضع تقديره إلى قولين:

القول الأول: ذكر أصحاب هذا الرأي من النحاة والمفسرين أنه على نية التأخير عما في حيز (إن) من

---

(53) البيت بدون نسبة في الكتاب، 129/1، الإنصاف، 53/1، المقاصد النحوية 500/1، أي: أكلُّ عامٍ حدوث نعم.

(54) سورة المائدة، الآية (69).

(55) وهو من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري، المسألة رقم (23) والمقاصد الشافية 366/2، وحاشية الصبان، 446/1.

(56) سورة المائدة، الآية (69).

(57) ينظر: المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف، 185/1 -186

اسمها وخبرها، حيث ورد عند سيبويه قوله: "وأما قوله:(والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: (والصابئون) بعدما مضى الخبر".[58] حيث خرجها على التقديم والتأخير، فيكون (من آمن) خبر (إنّ)، وخبر (الصابئون) محذوفًا، أي: والصابئون كذلك.

وجاء عند الأخفش أنه "إذا عطفت عليه شيئا جعلته على المعنى، كما قلت: إن زيدا منطلق وعمرو، ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر".[59]

ونقل الزجاج قول سيبويه والخليل وجميع البصريين "أن قوله: (والصابئون) محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك أيضا، مستشهدا على ذلك بقول الشاعر:

وَإِلّا فَـــــاعْلَمُوا أَنّـــــا وَأَنْـــــتُم ** بُغَــاةٌ مَــا بَقِيْنَــا فِــي شِــقَاقِ[60]

والتقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة ما بقينا في شقاق وأنتم كذلك".[61]

وعن ابن أبي الزمنين أنه رجح حذف خبر الصابئين على التأخير، حيث قال: "والأجود أنه محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك".[62]

وأما الزمخشري فقد ذكر أن الصابئين رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما حيز «إنّ» من اسمها وخبرها كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك، وذكر أنه لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، فلا تقول: إن زيدا وعمرو منطلقان، وعلل ذلك "بأنه يلزم في الخبر أن يكون مرفوعا بحرف إنّ وبمعنى الابتداء فيجتمع على المرفوع الواحد عاملان مختلفان وهذا محال".[63]

وقد وافق البيضاوي الزمخشري في تقدير خبر للنصارى وخبر للصابئين حيث قال: "والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز إن، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك".[64]

وقد بيّن ابن الوراق العلة التي يراها بعض النحاة في منع العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر، حيث قال: "إن شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إن زيدا قائمٌ، فزيد نصب بإنّ وقائم رفع بإن، وإذا قلنا: إن زيدا وعمرو قائمان وجب أن يرفع عمرو بالابتداء؛ لأنه عطف على موضع الابتداء ووجب أن يعمل في خبر عمر الابتداء، وفي خبر زيد «إنّ»، وقد اجتمعا في لفظة واحدة وهو قوله: قائمان، فأدى ذلك إلى أن يعمل في الاسم عاملان مختلفان وهذا فساد". وقد وافقه الزمخشري في ذكر هذه العلة كما مر بنا سابقا، إلا أن شهاب الدين ردّ هذه العلة، فقال: "إنما يلزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنهما ليصير مثل: إن زيدا وعمرو قائمان، وأما على نية التأخير وامتناع مضي الخبر تقديرا فيكون المذكور معمول إن فقط، وخبر المعطوف محذوف، كما في أنّ زيداً قائم وعمرو عطفا على محل إنّ مع اسمها".[65]

وبذلك فإن خبر الصابئين محذوف لدلالة الخبر الأول عليه فيكون حينئذ في التأخير، بناء على

---

[58] الكتاب، 155/2

[59] معاني القرآن، ص 258

(60) البيت لبشر بن أبي خازم، ديوانه ،116، ينظر: الكتاب 156/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 190/1، وشرح المفصل، 542/4.

[61] معاني القرآن وإعرابه، 194/2

[62] تفسير القرآن العزيز، 38/2.

[63] الكشاف، 660/1- 661.

[64] أنوار التنزيل، 136/2.

[65] علل النحو، ص 246.

أن المحذوف في جملة (أنّ زيدا وعمرو قائمٌ)، فقائم خبر الثاني لا خبر الأول كما هو مذهب بعض النحاة، واستدل أصحاب هذا القول بقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ** فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[66]

فالشاهد «لغريب» خبر (إنّ)، ودليله هو دخول اللام عليه؛ لأنها تدخل على خبر (إنّ) لا على خبر المبتدأ إلا شذوذا.[67]

وقد اعترض ابن عاشور على تنظير هذا الشاهد «فإني وقيار لغريب» بالآية فقال: "إن وجود لام الابتداء في قوله لغريب عيّن أنه خبر (إنّ)، وتقدير الخبر يكون عن قيار، فلا ينظّر به قوله: (والصابئون)".[68] وأتفق معه في هذا القول بأن هذا الشاهد ليس داعماً لما أوّله بعض النحاة لرفع قوله تعالى:(والصابئون)، وذلك لوجود قرينة تدل دلالة واضحة على أن لغريب خبر (إنّ) وهي اللام.

كما عقب محمد محيي الدين على هذا الشاهد بقوله: "لا يجوز أن يكون الخبر المذكور بعد الاسم المرفوع خبرا عن هذا المبتدأ، ويكون خبر (إنّ) هو المحذوف؛ لأن هذا الخبر مقترن بلام الابتداء وهي لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذا فلا يجوز التخريج عليه، وأيضا فإن الأصل أن يحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف، وأما الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه فهو قليل، والتخريج على الكثير مع إمكان القليل أولى".[69]

وورد في الحاشية أنه قيل: "اختار في الآية خاصة: أي كون الخبر للأول، والحذف من الثاني على نية التقديم؛ لأن الكلام مسوق لبيان حال أهل الكتاب وصرف الخبر إليهم أولى، والصابئون أشد الفرق ضلالا، فباعتبار ذكرهم متأخرا قُدِّم لمزيد من الاهتمام، وأيضا في صرف الخبر إلى الثاني فصل للنصارى عن اليهود وتفرقة بين أهل الكتابين".[70]

وقد اعتبر هذا الرأي نية التأخير؛ ليسلم الفصل بين الاسم وخبره.[71]

وورد عند الشاطبي أن الذي عليه الأكثر هو الرفع في المعطوف على الابتداء، واستئناف جملة معطوفة على الأخرى، وهو الأظهر من كلام سيبويه كما فهمه الشاطبي[72]، وهو بهذا التوجه يخالف ما ورد عند بعض النحاة الذين نقلوا عن سيبويه والذين اعترضوا على جعل هذه الجملة معطوفة، حيث علل الرضي امتناع العطف بقوله: "إنه يلزم من ذلك تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه؛ لأن خبر(إنّ) متأخر في اللفظ وفي التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر (إنّ) جزء من الجملة المعطوفة عليه"[73]، وذكر بأن الجملة اعتراضية لا للعطف، وقدّر خبرا للصابئين بقوله: "والصابئون كذلك؛ لسد خبر إنّ مسده ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدّي".[74]

وأما القول الثاني فقد ذهب أصحابه إلى أنّ خبر الصابئين محذوفا من غير أن ينوي به التأخير، وقد ضعفه أيضا أبو البقاء، وقال: "وهو ضعيف لما فيه لزوم الحذف والفصل"[75]، أي لما يلزم من الجمع بين الحذف والفصل، وليس المعنى أن المكان من مواضع الحذف اللازم؛ لأن القرآن يلزم أن

---

(66) البيت لضابئ بن الحارث، ينظر: الكتاب 75/1، والأصول لابن السراج 256/1، والإنصاف 78/1، وشرح المفصل 236/1، والمقاصد النحوية 780/2.

(67) ينظر: روح المعاني، 366/3. بتصرف

(68) التحرير والتنوير، 269/6.

(69) شرح الأشموني، 533/1

(70) حاشية الشهاب، 364/3

(71) ينظر: روح المعاني، 414/3، حاشية الشهاب، 367/3

(72) ينظر: المقاصد الشافية، 373/2. بتصرف

(73) شرح الرضي، 1265/2.

(74) المصدر السابق، 1265/2.

(75) أشار العكبري إلى هذا الرأي، دون أن يذكر اسم صاحب الرأي، ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 451/1

يتلى على ما أنزل.

الرأي الثاني: يرى أصحابه أن خبر (إنّ) محذوف لدلالة الثاني، والعطف عليه ب(الصابئون) إنما بعد تمام الكلام، وانقضاء اسم (إنّ) وخبرها؛ لأن المحذوف من اللفظ إذا كان في الكلام ما يدل عليه صار في حكم الملفوظ به، وقد استحسن المنتجب الهمداني هذا الرأي بعد عرضه له، فقال: "وهذا أحسن الأقوال بعد قول صاحب الكتاب رحمه الله"[76]. إلا أن ابن هشام ضعف هذا الرأي وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، معللا ذلك بأن عكسه هو أكثر ورودا من الأول.[77] وأما ابن عاشور فقد آثر هذا الرأي، حيث قال: "فالذي أراه أن يجعل خبر (إنّ) محذوفا، وحذف خبر (إن) وارد في الكلام الفصيح غير قليل كما ذكر سيبويه في كتابه، وقد دلّ على الخبر ذكر ما بعده من قوله: (فلا خوف عليهم)؛ ولكون قوله: (والذين هادوا) عطف جملة على جملة، فيجعل الذين هادوا مبتدأ، ولذلك حق رفع ما عطف عليه وهو الصابئون، وهذا أولى من جعل الصابئون مبتدأ وتقدير خبر له، أي: والصابئون كذلك، كما ذهب إليه الأكثرون؛ لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها مع إمكان التقصي عن ذلك".[78]

وقد انقسم أصحاب هذا الرأي إلى قولين في تقدير خبر (إنّ) المحذوف:

القول الأول: من العلماء من قدر خبر (إن) بعد الفعل المعطوف (هادوا)، حيث نقل الواحدي هذا الرأي عن هشام بن معاوية الذي رأى أن تضمر خبر (إنّ) وتبتدئ ب (الصابئون)، "والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون، على قول من يقول إنهم مسلمون، ويعذبون على قول من يقول إنهم كفار، فحذف الخبر إذا عرف موضعه كما حذف من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ ﴾[79] أي: يعذبون ويعرضون على ربهم، فحذف استغناء بمعرفة المخاطبين به"[80].

والقول الثاني: قدر أصحابه خبر إنّ بعد الفعل (آمنوا) قبل العاطف، حيث ذكر أصحاب هذا الرأي أن الأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر (إنّ) قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده، والتقدير: إن الذين آمنوا فرحون والذين هادوا والصابئون والنصارى،[81] وقد استحسن ابن عصفور ذلك، فذكر أنه حسن جدا "إذ ليس فيه أكثر من حذف خبر (إن) للفهم، وهو جائز في فصيح الكلام"[82].

وعلتهم في ذلك أن حذف ما قبل العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إن) كقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ** عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ[83]

أي: نحن راضُون، حذفَ (راضون) لدلالةِ خبر الثاني عليه.

وبعد دخولها كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا ** وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ[84]

---

[76] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، 473/2.
[77] مغني اللبيب، 547/2.
[78] التحرير والتنوير، 269/6.
[79] سورة فصلت، الآية (41).
[80] البسيط، 472/7.
[81] شرح التسهيل، 50/2.
[82] شرح الجمل، 456/1.
(83) البيت لقيس بن الخطيم، ينظر الكتاب 75/1، والمقتضب 73/4، وأمالي ابن الحاجب 726/2، والتذييل والتكميل 189/5.
(84) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل 189/5، والمقاصد النحوية 750/2، والتصريح 322/1.

حذف خبر إن قبل العاطف؛ لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: «دنفان».[85]

ووافقهم الثعالبي في ذلك، حيث قدّره قبل العطف فقال: "إن خبر «إنّ» محذوف أي: إن الذين آمنوا لهم أجرهم، وخبر الصابئين من آمن وما بعده".[86]

الترجيح: وبعد عرض الخلاف في المسألة فإني أرجح الرأي الثاني القائل بحذف خبر «إن» وتقديره قبل العاطف؛ وذلك لأمور:

- ☑ لاحظت فرقا بين التقديرين في الأقوال السابقة، منهم من قدر خبرا للصابئين بعد النصارى، ومنهم من قدر خبرا للصابئين، وخبرا للنصارى، كالزمخشري، وأرى أن أدق التقديرين هو ما قدره الزمخشري، حيث اعتبر النصارى مبتدأ خبره محذوف، وكذلك الصابئون مبتدأ خبره محذوف؛ فمن وجهة نظري أن من قدر خبرا للصابئين بعد قوله: (والنصارى) فيه لبسٌ من حيث كون خبر الصابئين مازال مقدرا، والخبر المذكور بعد النصارى هو للنصارى دون الصابئين، إذ من الأولى تقدير الخبر بعد الصابئين كما قدره الزمخشري، وليس بعد النصارى حتى لا يظن القارئ أن الخبر المقدر ب(كذلك) هو خبر للنصارى وليس للصابئين.
- ☑ للخروج من تأويلات النحاة التي لا تستدعي الحاجة إليها.
- ☑ لثبوت ذلك في كلام العرب.

عطف جملة على جملة وخبر إحداهما محذوف والخلاف حول تعيين موضعه،كقوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[87].

ذكر بعض المعربين أن خبرا في الآية محذوفًا، وقد اختلفوا حول موضع تقدير الخبر المحذوف، هل هو من الأول أو من الثاني إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى بعض المعربين أنّ الخبر المحذوف من الأول.

الرأي الثاني: يرى علماؤه أنّ الخبر المحذوف من الثاني.

مناقشة المسألة: تباينت آراء النحاة حول موضع تقدير الخبر المحذوف من إحدى الجملتين المعطوفتين في الآية عند من رأى أنها من عطف الجمل:

الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى تقدير المحذوف من الأول، حيث قدر الزجاج المحذوف من الأول لدلالة المعنى عليه، "والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، كما قال الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ** عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[88]

فقد حذف من الأول والتقدير: نحن بما عندنا راضون".[89]

وقد ذكر السمرقندي أن من قدر في الأول هو لأجل المعنى، فقد قيل: "يكره أن يجمع بين ذكر الله تعالى وذكر رسوله صلى الله عليه وسلم في كتابة واحدة، ويستحب أن يكون ذكر الله تعالى مقدما، ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم".[90] إلا أن ابن عطية رفض هذا التعليل وقال: "ليس هذا

---

[85] ينظر لرأي هذا الفريق: شرح الجمل لابن عصفور، 456/1، وينظر: شرح التسهيل 2/ 50.

[86] الجواهر الحسان، 406/2.

[87] سورة التوبة، الآية (62).

(88) البيت لقيس بن الخطيم، ينظر: الكتاب 75/1 والمقتضب 73/4 وأمالي ابن الحاجب 726/2 والتذييل والتكميل 189/5.

[89] معاني القرآن وإعرابه، 458/2.

[90] بحر العلوم، 69/2.

بشيء".[91]

وأما القيسي فقد نقل مذهب سيبويه في هذه المسألة أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها، والتقدير عنده: "والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فَحذف أَن يرضوه الأول لدلالة الثَّانِي"،[92] وقد ردّ أبو حيان على هذا النقل، ورفض أن تجعلا جملتين، حذفت الجملة الأولى؛ لدلالة الثانية عليها، فقال: "إن كان الضمير في أنهما عائدًا على كل واحدة من الجملتين، فكيف تقول حذفت الأولى ولم تحذف الأولى؟ إنما حذف خبرها، وإن كان الضمير عائدا على الخبر وهو أحق أن يرضوه، فلا يكون جملة إلا باعتقاد كون أن يرضوه مبتدأ وأحق المتقدم خبره، لكن لا يتعين هذا القول: إذ يجوز أن يكون الخبر مفردا بأن يكون التقدير: أحق بأن يرضوه، وعلى التقدير الأول: والله إرضاؤه أحق"[93].

وقد رجح أبو البقاء رأي سيبويه في حذف الأول فقال: "وقال سيبويه أحق خبر الرسول، وخبر الأول محذوف، وهو الأقوى إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره وفيه أيضا خبر الأقرب إليه".[94]

وذهب المنتجب الهمذاني إلى قول سيبويه وهو الحذف من الأول، فقال: "والأول أمتن وهو مذهب صاحب الكتاب؛ لأن كل كلام يصح معناه على ترتيبه فليس لنا أن نغير من غير اضطرار خصوصا في الكتاب العزيز".[95]

وأما السمين الحلبي فقد تبع العكبري في استحسانه لمذهب سيبويه، حيث قال: "مذهب سيبويه أنه حذفَ خبر الأول وأبقى خبر الثاني، وهو أحسن من عكسه وهو قول المبرد؛ لأن فيه عدمَ الفصل بين المبتدأ أو خبره، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه".[96]

وعند رجوعي لكتاب سيبويه لم أقف على هذه الآية التي نقل المفسرون رأيه في تقدير المحذوف فيها، وإنما وجدته قد استشهد بالشاهد الشعري «نحن بما عندنا..» الذي استشهد به أصحاب هذا الرأي، وبقول الشاعر:

إِنّــي ضَــمِنْتُ لِمَــنْ أَتَــانِي مَــا جَنَــى ** وَأَبَــى فَكَــانَ وَكُنْــتُ غَيْــرَ غَــدُور [97]

في باب «الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يَفْعَلَ بفاعله مثل الذي يفعل به ما كان نحو ذلك»، والذي سُمّي فيما بعد بباب التنازع، ومثَّل له بقوله: «ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً»، وأعقب البيت السابق الذي أورده بقوله: "تركَ أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعِلم المخاطَب أنَّ الأول قد دخل في ذلك"[98]. ولعل النحاة الذين نسبوا الرأي لسيبويه قد استنبطوه من كلامه هذا[99]. والله أعلم.

وقد ذكر ابن عصفور "أنه إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم، نحو قولك: زيد وعمرو قاما، أو زيد وعمرو

---

(91) المحرر الوجيز، 53/3.
(92) مشكل إعراب القرآن، 331/1.
(93) البحر المحيط، 450/5.
(94) التبيان في إعراب القرآن، 648/2.
(95) الكتاب الفريد، 3/ 287.
(96) الدر المصون، 75/6.
(97) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه، ينظر: كتاب سيبويه 76/1، الإنصاف 95/1 ، شرح التسهيل لابن مالك 50/2.
(98) الكتاب، 76/1.
(99) قال النحاس: "المعنى عند سيبويه: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه" معاني القرآن للنحاس 228/3.

وخالد قاموا، ولا يجوز أن تفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلا حيث سمع، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[100] كان الوجه أن يقول: فيرضوهما، فأفرد بتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسْـــــ ** وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا[101]

كان الوجه أن يقول: يعاصيا، لكنه أفرد، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: إن شرخ الشباب مالم يعاص كان جنونا والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا".[102]

الرأي الثاني: ذهب بعضهم إلى أن الحذف من الثاني، فيقدر خبرا مؤخرا، ونسب بعض المفسرين إلى المبرد هذا الرأي، فالسمين الحلبي فهم من تقدير المبرد أن الحذف من الثاني، فقال: "قال المبرد: في الكلام تقديم وتأخير، تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله. قلت: وهذا على رأي من يدعي الحذف من الثاني".[103]

وقد اضطرب بعض المفسرين في دقة نقل رأي المبرد في هذه المسألة، وقد صنفتُ نقلهم على النحو الآتي:

- ✓ نقل بعض المفسرين عن المبرد رأيه في هذه المسألة كما في موضع الآية وصرح بأن الكلام ليس فيه حذف، وإنما هو على التقديم والتأخير. ومن هؤلاء: النحاس، والقيسي، والقرطبي.[104]
- ✓ ومنهم من نقل عنه أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، دون الإشارة إلى أن في الكلام حذفا، ومن هؤلاء: ابن عطية، وأبو حيان.[105]
- ✓ ومنهم من نقل عنه أن في المسألة حذفًا، حيث يكون التقدير للخبر الثاني المحذوف، وليس للخبر الأول، ومن هؤلاء: السمين، والنعماني، والألوسي.[106]
- ✓ ومن النحاة من نقل عنه أنه وافق سيبويه في أن الحذف من الأول وليس من الثاني، وهذا ما ذكره الرضي في هذا الباب حينما نقل عنه تخريج البيت: (يا تيم تيم عدي)[107] حيث ذكر المبرد أن الحذف من الأول استغناء بإضافة الثاني فكأنه قال في التقدير: يا تيم عديّ يا تيم عديّ.[108]

وأرجح هذا النقل، فالمبرد يوافق سيبويه فيما ذهب إليه، حيث أورد الشاهد الشعري:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ

في باب «الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر»، وبعد أن مثل له بمثال سيبويه: «ضربت وضربني زيد»، قال: "إذا أعملت الآخر فاللفظ مُعرًّى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان التقدير: ضربت زيداً، وضربني زيدٌ فحذفَ(الأول) وجعل ما بعده دالاً

---

[100] سورة التوبة، الآية (62).

(101) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 246، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، 110، والتذييل والتكميل 2/ 86، والمقاصد الشافية 254/5.

[102] شرح الجمل، 109/1- 110

[103] الدر المصون، 75/6

(104) ينظر: إعراب القرآن ، 2/ 125، ومشكل إعراب القرآن، 1/ 331، والجامع لأحكام القرآن ، 194/8

(105) ينظر: المحرر الوجيز، 53/3، والبحر المحيط، 450/5. والذي يظهر أنهما يتفقان مع من ذكر أن المبرد رأى أنه ليس في الكلام حذفا.

(106) ينظر: الدر المصون، 57/6، وفيه يقول: "قال المبرد: في الكلام تقديمٌ وتأخير تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه. قلت: وهذا على رأي مَنْ يدَّعي الحَذْفَ من الثاني"، واللباب في علوم الكتاب، 132/10، وروح المعاني، 318/5، وفيه يقول: "واختار الثاني المبرد للسبق".

[107] شرح الرضي، 1265/2.

[108] المقتضب، 225/4.

عليه".[109] وقد استشهد بالبيت السابق على وقوع الحذف من الأول لدلالة الخبر الثاني عليه.

وأما المجاشعي فقد استحسن الحذف من الثاني في مثال: «زيد قائمٌ وعمرو» معللا ذلك بقوله: "إنك إذا جعلت قائما خبرا عن الأول، وحذفت خبر الثاني كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليل ثابت قد استقر، وليس كذلك حذف خبر الأول؛ لأنك حذفت من قبل أن يتقدم الدليل، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾"[110] [111].

وقدر الزمخشري الخبر مؤخرا، والتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك،[112] وتبعه في هذا التقدير الرازي[113]، والنسفي.[114]

الترجيح: وبعد، فإنني أتجه إلى ترجيح رأي الإمام سيبويه، وأن الحذف من الأول، وذلك من جهة الصنعة والسماع، كما ذكر السمين في قوله السابق: "مذهب سيبويه أنه حذفَ خبر الأول وأبقى خبر الثاني، وهو أحسن من عكسه وهو قول المبرد؛ لأن فيه عدمَ الفصل بين المبتدأ أو خبره، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه".[115] والشواهد المذكورة في المسألة تدل عليه.

---

[109] المقتضب، 73/4.
[110] سورة التوبة، الآية (62).
[111] شرح عيون الإعراب، ص 265.
[112] الكشاف 285/2.
[113] مفاتيح الغيب 92/16.
[114] مدارك التنزيل 690/1.
[115] الدر المصون 75/6.

المطلب الثاني: أثر القياس في تعيين موضع المقدر

القياس من أصول النحويين، وعرفه ابن الأنباري بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه"[116]. والنحويون يستعملون القياس بمعنى أصل القاعدة، وبمعنى حمل حكم على حكم آخر بعلة جامعة، والقياس قد يجوز الحكم، وقد يوجبه، وقد يختلف العلماء في الوجه المقيس عليه ومن ثم الحكم المترتب على ذلك، ومن المسائل في ذلك:

۞ الخلاف حول تقدير عامل نصب كم الخبرية في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[117].

من الأوجه الإعرابية التي ذكرها المعربون هو نصب كم بفعل مقدر، واختلفوا في تعيين موضع تقدير ناصبه على رأيين:

الرأي الأول: قدّر أصحابه ناصب (كم) فعلا بعده.

الرأي الثاني: قدّر أصحابه ناصب (كم) فعلا قبله.

مناقشة المسألة: الرأي الأول: ذهب أصحابه إلى تقدير ناصب (كم) بعدها، ومنهم القيسي، حيث قال: " كم في موضع نصب، بإضمار فعل يفسره: (أهلكناها)، ولا يقدر إلا بعدها، وهو بمنزلة: أيّهم ضربته"[118]، وتبعه الكرماني، فقال: "ويجوز أن يكون "كم" في محل نصب بفعل مضمر بعد (كم) تقديره: وكم من قرية أهلكناها أهلكناها، أو فجاءها فجاءها، ولا يجوز أن تقدر قبل (كم)؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"[119]. وقال ابن عطية عن موضع تقديره: "في موضع نصب بفعل مقدر بعدها تقديره: وكم أهلكنا من قرية أهلكناها، وقدر الفعل بعدها- وهي خبرية- تشبيها لها بالاستفهامية في أنّ لها في كل حال صدر الكلام".[120] ووافقهم أبو حيان في ذلك.[121]

وقد علل السمين سبب تقدير عامل (كم) الخبرية مؤخرا؛ وذلك لأمرين هما:

أحدهما: مضارعتُها ل (كم) الاستفهامية في لزوم تصدرها.

والثاني: أنها نقيضةُ (رُبَّ) لأنها للتكثير و (رُبَّ) للتقليل، فحُمِل النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره.[122] وتبعهم كذلك العكبري.[123]

وهذا الرأي اتجه إليه أغلب النحاة والمفسرين في تصدر كم الخبرية على عاملها.

الرأي الثاني: وقد انفرد به الرضي، حيث أجاز تقدير عامل (كم) قبلها فقال: "لا مانع من تقدير الناصب قبل كم نظرا إلى كونه محذوفا فهو كالمعدوم، مع استحقاق كم للصدارة.[124]

وهذا يعد توجيها من الرضي لمعنى التصدر، فعده لفظيا؛ لأن المحذوف معدوم.

وذكر أبو حيان في هذا الباب جواز عدم تصدر (كم) فقال: "وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش[125] وهي جواز أن لا تتصدر فتقول: فككتُ كمْ عانَ، وملكتُ كم غلامٍ، لأنها بمعنى كثير، كما جاز فككتُ كثيرًا من العناة، وملكت كثيرًا من الغلمان، واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة"[126]. فالذي يظهر أن

---

(116) الاقتراح، ص 203.
(117) سورة الأعراف، الآية (4).
(118) الهداية 2277/4.
(119) غرائب التفسير 396/1.
(120) المحرر الوجيز 373/2.
(121) البحر المحيط 11/5.
(122) الدر المصون 248/5.
(123) التبيان 566/1.
(124) شرح الرضي 389/2.
(125) لم أقف على رأي الأخفش إلا ما ورد عند أبي حيان، شرح الجمل لابن عصفور، 50/2.
(126) الارتشاف 784/2.

أبا حيان يوافق الرضي في جواز تقدم عامل كم عليها. والله أعلم.

الترجيح: أرجح تقدير عامل «كم» الخبرية مؤخرا؛ لأمور:

- أنّ في تقديره مؤخرا مراعاة للتصدر في اللفظ والتقدير.
- أنّه يمثل رأي أغلبية النحاة.
- قياساً على «كم» الاستفهامية التي لها حكم الصدارة في الكلام.

الخلاف حول تعيين موضع تقدير الرابط في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[127].

ذكر بعض المعربين أنّ جملة (إنا لا نضيع أجر المصلحين) في محل رفع خبر المبتدأ (الذين)، واختلفوا في الرابط بين المبتدأ والخبر فمنهم من رأى أنه العموم، ومنهم من رأى أن الرابط هو ضمير محذوف، واختلفوا في تعيين موضع تقديره على رأيين:

الأول: يقدر أصحابه الرابط بعد (المصلحين).

الثاني: يقدر الرابط في موضع الاسم الظاهر.

مناقشه المسألة: <u>الرأي الأول</u>: ذهب أصحابه ومنهم الزجاج إلى تقدير رابط الجملة بعد المصلحين في آخر الآية، والتقدير: "إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم"[128] وهو الوجه الذي اختاره كما ذكر، وقدره النحاس [129] والقيسي بعد المصلحين أيضا [130]، وقال ابن الجوزي في موضع المقدر: "وخبر (الذين): (إنا) وما بعده، وله ضمير مقدر بعد (المصلحين) تأويله: والذين يمسّكون بالكتاب إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم، ولهذه العلة وَعَدَهُم حفظَ الأجر بشرطٍ، إذ كان منهم من لم يصلح."[131].

<u>الرأي الثاني:</u> ذهب بعض المعربين إلى تقديره في موضع الاسم الظاهر، فقد بيّن الكرماني أنّ تقدير الرابط يكون في موضع الاسم الظاهر، فقال: "العائد مضمر تقديره: لا نضيع أجرهم، فحُذف؛ لأنّ قوله: إنّا لا نضيع أجر المصلحين يدل عليه"[132]، وكذلك قدره الزمخشري في موضع الاسم الظاهر، حيث قال: "وخبره محذوف إنا لا نضيع أجر المصلحين، والمعنى إنا لا نضيع أجرهم؛ لأنّ المصلحين في معنى الذين يمسكون بالكتاب".[133] وقد استحسن الرازي تقدير الرابط الضمير في موضع الاسم الظاهر، والتقدير: إنا لا نضيع أجرهم، وجعله نظير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[134] فقال: "وهذا الوجه حسن" [135]. ومرد استحسانه لهذا الوجه هو المعنى الذي يرى أنه لما ذكر وعيد من ترك التمسك بالكتاب أردفه بوعد من تمسك به.

ومن خلال النظر إلى خلافهم فإنّ مرده هو الخلاف في الرابط، فمن قدر الضمير بعد المصلحين فقد رأى أنّ الرابط هو الضمير، وذلك لأن الأصل في الروابط أن يكون بالضمير وقد كثرت مواضعه في لغة العرب رابطا للجملة بما قبلها، وقد وقع الربط به مذكورا أو محذوفا كما في الآية، وذكر بعض النحاة أن من الروابط المختلف فيها تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه، نحو: زيد جاء أبو بكر، إذا كان أبو بكر كنية له، وأجاز ذلك الأخفش وتبعه ابن خروف ومنعه الجمهور[136]، وقالوا

---

[127] الأعراف، الآية (170).
[128] معاني القرآن وإعرابه 2/ 388.
[129] إعراب القرآن 2/ 79.
[130] الهداية 4/ 2169.
[131] زاد المسير في علم التفسير 1/ 379.
(132) غرائب التفسير 426/1
[133] الكشاف 2/ 175.
[134] سورة الكهف، الآية (30).
[135] مفاتيح الغيب 15/ 396.
[136] الارتشاف 118/1.

إنّ الرابط هو العموم.[137]

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا، كما في هذه الآية وذلك أن يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول[138].

وقال الأخفش عند ذكر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾[139]" كأن المعنى: لا نضيع أجورهم؛ لأنهم ممن أحسن عملا"،[140] فهو يرى أنّ الرابط هو الضمير المقدر الذي حل محله الاسم الظاهر، وهو بهذا القول يرى جواز الربط بالمعنى، أي: أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى، وقد نقل ابن عصفور عن الأخفش أنه استدل بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾[141] أي: فإنّ الله يضله [142]، وقد ردّ ابن عصفور استدلال الأخفش على جواز الربط بالمعنى بأنه لا حجه فيه؛ وذلك لأن استدلاله بهذه الآية ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[143] غير صحيح؛ لأن خبره محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞ﴾[144][145]. إلا أنّ ابن عصفور تراجع عن قوله، ووافق الأخفش في جواز الربط بالمعنى قياسا بجواز ذلك في الصلة، لكنّ ذلك قليل جدا في كلام العرب، واستشهد بما حكي من كلامهم: أبو سعيد الذي روي عن الخدري"، والمعنى: عنه، ومنه قول الشاعر:

فَيَا رَبَّ لَيلَى أَنّتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ** وَأَنّتَ الّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[146]

أي في رحمته.[147]

إلا أنه بهذا الاستدلال قد خالف الجمهور[148]؛ لأنّ الجمهور يرون أن وضع الظاهر مقام الضمير يكون في معرض التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ (١) مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[149] أي: ما هي، وأما سيبويه فيجيز ذلك في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، كقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٍ بِتَارِكِ حَقِّهِ ** وَلَا مُنْسِئٍ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ[150]

---

(137) همع الهوامع 1/ 318.
(138) شرح الرضي 1/ 268.
(139) سورة الكهف، الآية (30).
(140) معاني القران 2/ 430.
(141) سورة فاطر، الآية (8).
(142) ينظر قول الأخفش في شرح الجمل 328/1. لم أقف عليه في تفسيره.
(143) سورة فاطر، الآية (8).
(144) سورة فاطر، الآية (7).
(145) شرح الجمل 328/1.
(146) البيت نسب إلى مجنون ليلى، ينظر: شرح التسهيل 186/1، والارتشاف 998/2 وتوضيح المقاصد 443/1.
(147) شرح الجمل 1/ 328.
(148) همع الهوامع 1/ 318.
(149) سورة الحاقة، الآيتان (1، 2).
(150) البيت للفرزدق، ينظر: الكتاب 63/1 وشرح التسهيل 383/1 وتمهيد القواعد 1240/3 والمقاصد الشافية 235/2.
شرح الشاهد: "إنه رفع (منسئ) ولم يعطفه على الخبر المتقدم، ولو عطفه لصار المعطوف على الخبر الأول خبرا عن (معن) الأول، وكان (معن) الثاني يرتفع (بمنسئ) وما كان لمعن الأول. فرفعه بالابتداء وجعل (منسئ) خبرا عنه، وجعل الكلام جملة معطوفة على جملة.
ويجوز: ولا منسئ معن؛ ويعطفه على الأول، ويجعل (معن) الثاني في موضع ضمير يعود إلى الأول. وإذا أعيد ذكر الاسم بلفظه الظاهر؛ كان الاختيار أن يجعل كالأجنبي الذي ليس بالأول، فلذلك قال: ولا منسئ معن" ينظر: شرح أبيات سيبويه 131/1.

فالجمهور يرون أن الجملة الخبرية إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط؛ لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى ما يربطها به، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[151]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله"[152].

الترجيح: أرى أن يقدر الضمير الرابط بعد (المصلحين)؛ لأمرين:

- أنّ حذف الضمير الرابط المجرور (بمن) لا نزاع في جوازه قياسًا كما ذكر بعض النحاة.
- أن الربط بالمعنى في الجملة الخبرية قليل جدا.[153]

الخلاف حول تعيين موضع تقدير الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[154]

ذهب بعض المعربين إلى تقدير همزة في الآية واختلفوا في تعيين موضعها على رأيين:

الرأي الأول: يرى بعض المعربين أنّ الهمزة مقدرة قبل (الواو).

الرأي الثاني: قدر أصحابه الهمزة بعد (الواو).

مناقشة المسألة: تعددت أقوال بعض المعربين حول موضع تقدير همزة الاستفهام المحذوفة على رأيين:

الرأي الأول: ذهب أصحابه ومنهم الفراء إلى أنه قبل الواو همزة استفهام يراد به الإنكار، وحذفت لدلالة المعنى عليها[155]، وتبعه الأخفش في تقدير الهمزة قبل الواو فقال: "هذا استفهام كأنّه قال "أَوَ تلك نعمة تمنها"[156] وردّ النحاس بأن الهمزة لَا تحذف، لأنها حرف يحدث معها معنى، إلا إن يكون في الكلام (أم) فإنه لا خلاف في ذلك إلا شيئا، حيث قال: "وهذا لا يجوز لأن الاستفهام إذا حذفت منه الألف زال المعنى إلا أن يكون في الكلام أم أو ما أشبهها وقيل المعنى وتلك نعمة تمنها علي".[157] فالنحاس يعترض على من قدّر همزة استفهام محذوفة؛ لأنه يرى أن ذلك ليس من مواضع حذفها، وأن حذفها قد يخل بالمعنى، لأن كل حرف له معنى.

كما قدّر السمرقندي الهمزة قبل الواو فقال: "يعني: أوَ كان هذا نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل"[158]، ووافقه العكبري في ذلك،[159] وقد اعترض ابن عطية على ذلك بقوله: "وهذا لا يجوز إلا إذا عادلتها «أم» كما قال: «تروح من الحي أم تبتكر»[160]

الرأي الثاني: قدر علماؤه الهمزة بعد الواو، ومنهم السمين، حيث قال: "أي: وأتلك نعمةٌ، وقول الآخر:

طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضَ أَطْرَبُ ** ولا لَعِباً مني وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[161]

أي: وأذو الشيب.[162]

وقد أشار بعض النحاة إلى مسألة حذف همزة الاستفهام، حيث ذكر الفارسي أنه قلما يحذف

---

(151) سورة الإخلاص، الآية (1).
(152) ينظر: الحديث في موطأ مالك 214/1، كنز العمال 66/5.
(153) الرابط وأثره في التراكيب العربية، 155.
(154) سورة الشعراء، الآية (22).
(155) معاني القرآن 279/2.
(156) معاني القرآن 461/2.
(157) معاني القرآن 72/5.
(158) بحر العلوم 552/2.
(159) التبيان 2/ 995.
(160) المحرر الوجيز 228/4.
(161) البيت للكميت في شرح الكميت ص 43، الحماسة البصرية 120/1 التذييل والتكميل 246/7.
(162) الدر المصون، 258/1.

حرف الاستفهام[163]، كما ذكر ابن جني أن حذف الحرف ليس بقياس؛ لأنّ الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تَحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به[164]، ويتفق معه ابن الحاجب في ذلك حيث يرى "أنّ حذف الهمزة شاذ، وإنما يقع ضرورة، وذلك لأن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها جاز تأخيرها، فلما لم يجز حذفها لم يجز تأخيرها"[165].

قال ابن مالك "وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لجبريل -عليه السلام: "وإن زنى، وإن سرق"؟ فقال: "وإن زنى وإن سرق"[166].

أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير"[167].

وذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم. وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[168] [169].

ومن خلال بحثي في كتب النحو وكتب إعراب القرآن لم أجد من وافق رأي السمين في تقدير الهمزة بعد الواو إلا ما ذكره الألوسي أن الأصل هو تقدير الهمزة بعد الواو خلافا لمن قدّرها قبلها، فقال: "والأصل: وأتلك نعمة إلخ"[170]. وأرى أنّ قوله غير صحيح؛ لأنه يخالف قول كثير من النحاة في أحقية الهمزة في الصدارة بخلاف حروف العطف، وفي هذا يقول ابن الحاجب" أنها تقع قبل الواو والفاء وثم"[171] وقال ابن مالك: "ولأصالة الهمزة استأثرت بتمام التصدير، فدخلت على الواو والفاء وثم، ولم يدخلن عليها"[172].

فهمزة الاستفهام إذا اجتمعت مع حروف العطف تكون من عطف الجمل، وهمزة الاستفهام لها الصدارة.

الترجيح: يرى الجمهور أن الهمزة لها الصدارة مطلقا؛ ولذا تتقدم على حروف العطف[173]، ومن ثم أرجح القول بأنها مقدرة قبل الواو؛ لأنه القياس عند تقديرها لدى من يجيزه أن تقدر مصدرة.

(163) الحجة، 474/4.
(164) الخصائص، 275/2.
(165) الإيضاح في شرح المفصل 239/2.
(166) الحديث في صحيح البخاري 417/1، وأخرجه أحمد في مسنده 311/14.
(167) شرح الكافية الشافية 1218/3.
(168) سورة الشعراء، الآية (22).
(169) الجنى الداني ص 34.
(170) روح المعاني 70/10.
(171) الإيضاح 239/2.
(172) شرح التسهيل 109/4.
(173) الجنى الداني ص 31.

الخلاف حول تعيين موضع تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[174]. على قراءة النصب[175]:

في قراءة نصب ثمود اختلف المعربون في موضع تقدير العامل في ثمود على رأيين:

الرأي الأول: يرى أنّ الفعل مقدر قبل ثمود وبعد فاء الجواب.

الرأي الثاني: يرى أنّ الفعل مقدر بعد ثمود.

مناقشة المسألة: الرأي الأول: قدّر أصحابه الفعل بعد الفاء، ومنهم القيسي، قال: "وتقدير النصب مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم"[176]، وأشار إلى ذلك ابن عطية في قوله: "«ثمود» بالنصب، وهذا على إضمار فعل يدل عليه قوله: فهديناهم، وتقديره عند سيبويه: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم"[177]، وذكر ابن هشام أنه: "يجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأنّ أما نائبة عَن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل".[178]

وقال ابن الأحنف اليمني: "ونصبوه على تقدير: فهدينا ثمود هديناهم"[179].

الرأي الثاني: قدّر أصحابه الفعل بعد ثمود، ومنهم الباقولي حيث قال: "على تقدير: وأما ثمود فهدينا"[180]، ووافقه السمين الحلبي على موضع تقدير الفعل بعد الاسم ثمود فقال: "وإذا قدرت الفعل الناصب فقدِّرْه بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأما ثمودَ هديناهم فهديناهم قالوا: لأنها لا يَليها الأفعال"[181]، وقال في موضع آخر: "«أمَّا» لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يَلِها إلا المبتدأ امتنعَ حمل الاسم بعدها على إضمارِ فعل، ومن جوز ذلك تمحل بأنه يُضْمِرُ الفعلُ متأخرًا عن الاسمِ، ولا يضمره قبله، قال: لئلا يلي «أمَّا» فعل وهي لا يليها الأفعال البتة، فيقدِّرُ في قولك: «أمَّا زيداً فضَربتُه»: أمَّا زيداً ضربت فضربتُه"[182]. وقوله إشارة منه على رفضه نصب (ثمود) على الاشتغال؛ لضعفها عند بعض النحاة.

وقال العكبري:" وبالنصب على فعل محذوف؛ تقديره: وأما ثمود فهدينا، فسره قوله: فهديناهم"[183]، وقال المنتجب الهمذاني: "وقرئ بالنصب على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، أي: وأما ثمودَ فهدينا فهديناهم"[184]. وجاء عند الصبان: "نصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي: وأما ثمود فهدينا هديناهم"[185].

وقال الأمير في حاشيته: "وعلى كل فلا مانع من تقديره بعد المنصوب وقبل الفاء"[186]

وبناءً على ذلك يجوز تقدير: فهدينا ثمود، أو ثمودَ فهدينا، ولكن لما كان لابد من فاصل بين (أما) والفاء، فالأصح أن يقدر: فأما ثمود فهدينا، ليتحقق الفصل في التقدير كما لو ذكر الفعل. فالفعل

---

(174) سورة فصلت، الآية (17).
(175) قرأ بها الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش وآخرون، ينظر: معجم القراءات للخطيب 272/8.
(176) مشكل إعراب القرآن 641/2.
(177) المحرر الوجيز 10/5، إلا أنني لم أقف على هذا التقدير في كتاب سيبويه، وإنما قال:" وأمّا" أمّا" ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة أبدا". ينظر الكتاب: 4/ 235. وهو يشير إلى أنه لابد من وقوع الفاء في جواب (أما) دون النظر إلى موقع تقدير العامل في نصب الاسم (ثمود) على قراءة النصب.
(178) مغني اللبيب 367/1.
(179) البستان في إعراب مشكلات القرآن 409/2.
(180) إعراب القرآن 383/1.
(181) الدر المصون 520/9.
(182) الدر المصون 215/3.
(183) التبيان 1125/2.
(184) الفريد في إعراب القرآن المجيد 62/2.
(185) حاشية الصبان 108/2.
(186) حاشية الأمير على المغني 55/1.

المحذوف لا يقدر قبل "ثمود" كما يقدر قبل "زيد" في "زيدًا ضربته" لئلا يلزم الفصل بين "أما" و"الفاء" بجملة تامة، وذلك لا يجوز، فلا يقال: وأما هدينا ثمود فهديناهم، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور، والأصل: وأما ثمود فهدينا هديناهم، فلما حذف الفعل المفسر بالفتح؛ دخلت الفاء على مفسره فصار "وأما ثمود فهديناهم"، فإن قلت: ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا، قلت: الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل.[187]

الترجيح: أرجح تقدير الفعل بعد الفاء مع تقدم المفعول ثمود؛ والتقدير: وأما ثمود فهدينا هديناهم، ليتحقق الفصل في التقدير بينهما كما لو ذكر الفعل؛ وذلك لامتناع تقدير المحذوف قبل المنصوب؛ لالتزام النحاة فاصلاً بين (أما) و(الفاء)، ولو قُدِّر كذلك فات ذلك الالتزام ووقع المحظور.[188]، والنصب هنا قوي في القياس؛ لدخول حرف فيه معنى الشرط؛ لأنّ الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به.[189]

الخلاف حول تعيين موضع المقدر المحذوف في قوله تعالى:﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾[190].

في هذه الآية وما شابهها من الآيات عطف على محذوف، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمۡ أَن يَخۡسِفَ بِكُمۡ﴾[191]، وقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٌ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[192]، وقد اختلف النحاة في تعيين مكان تقدير الجملة المعطوف عليها المحذوفة وذلك على رأيين:

الرأي الأول: قال أصحابه: إنّ الجملة المحذوفة مقدرة قبل همزة الاستفهام.

الرأي الثاني: يرى أصحابه أنّ الجملة المحذوفة بعد همزة الاستفهام وقبل حرف العطف.

مناقشة المسألة: ذكر المعربون أنّ في الآية عطفاً على محذوف، وقد اختلف النحاة في موضع تقدير المحذوف على رأيين:

الرأي الأول: ذهب سيبويه وجمهور من النحاة إلى أن الجملة المحذوفة في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾[193] مقدرة قبل همزة الاستفهام، والتقدير: نهملكم أفنضرب عنكم الذكر، وعللوا ذلك بأن الهمزة قدِّمت من تأخير تنبيها على أصالتها في التصدير، ومحلها الأصلي بعد الفاء، والأصل: فأنضرب.[194] فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله، وقبل الهمزة. وقد رجح أبو حيان هذا المذهب، وقال: "الصحيح هو مذهب سيبويه والجمهور؛ لأن الفاء والواو منوي بهما التقديم؛ لعطف ما بعدهما على ما قبلهما، وأن الهمزة تقدمت، لكون الاستفهام له صدر الكلام".[195]

فالهمزة أصل أدوات الاستفهام عند النحاة؛ ولأصالتها استأثرت بأمور: منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم، في نحو:﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾[196] وقوله:﴿ أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[197]. وقوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[198]، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنها من الجملة

(187) شرح التصريح، 451/1
(188) خصائص التعبير القرآني 101/2.
(189) البيان في غريب إعراب القرآن 338/2.
(190) سورة الزخرف، الآية (5).
(191) سورة الإسراء، الآية (65).
(192) سورة الأعراف، الآية (63).
(193) سورة الزخرف، الآية (5).
(194) ينظر: الارتشاف 2017/5، والجنى الداني، 37، وشرح الأشموني، 586/4.
(195) البحر المحيط 9/ 359.
(196) سورة الأنعام، الآية (80).
(197) سورة الروم، الآية (9).
(198) سورة يونس، الآية (51).

المعطوفة. لكن راعوا أصالة الهمزة، في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف هل وسائر أدوات الاستفهام، وهذا مذهب الجمهور.[199]

وأما الرأي الثاني الذي يمثله رأي الغزني والزمخشري فقد قدر الجملة المحذوفة بين همزة الاستفهام وحرف العطف والتقدير: «أنهملكم فنضرب عنكم الذكر»،[200] وقال في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[201] بأن الهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف قبل الهمزة كأنه قيل: «أكذبتم وعجبتم»[202]، ووافقه في تقدير الجملة في هذا الموضع النسفي[203]،وتبعهم ابن الحاجب، فقال: "الهمزة للإنكار والفاء تدل على فعل مقدر قبلها يعطف عليه ما بعدها، كأن المعنى: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر".[204] وكذلك البيضاوي، حيث قدر الجملة المحذوفة بقوله: أوعجبتم، الهمزة للإنكار والواو للعطف على محذوف أي: أكذبتم وعجبتم،[205] وقد اعترض ابن مالك على موضع تقدير الزمخشري، فقال: "همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف، تنبيهًا على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام، وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في (الكشاف) عن هذا المعنى، فادعى أنّ بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف بعده، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى"[206].

ووافقه أبو حيان على اعتراضه على رأي الزمخشري في تعيين موضع تقديره للجملة المحذوفة، ورأى أنه مخالف لسيبويه وجمهور النحاة، وذكر أن هذا الموضع "إنما هي نزعة زمخشرية، وذلك لأن الزمخشري يقدر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلا يصح عطف ما بعدها عليه، ولا يعتقد أن الفاء والواو وثم إذا دخلت عليها الهمزة أصلهن التقديم على الهمزة. فالزمخشري اعتنى بالاستفهام وأنه أولى بالصدارة من حروف العطف".[207]، وقد نسب أبو حيان في موضع آخر هذا الرأي إلى محمد مسعود الغزني[208] مع الزمخشري، فقال: "في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[209] زعم الزمخشري ومحمد مسعود الغزني أن بين همزة الاستفهام وحرف العطف الذي يلي «لم»، ولما في قوله تعالى:﴿أَوَلمّا﴾ فعلا محذوفا"[210]، وقد ضعف المرادي رأي الزمخشري؛ لأمرين:

---

(199) ينظر: المقتضب 74/2، وشرح التسهيل، 109/4، والجنى الداني، 37.
(200) الكشاف 237/4.
(201) سورة الأعراف، الآية (63).
(202) الكشاف 115/2.
(203) مدارك التنزيل 577/1.
(204) أمالي ابن الحاجب 192/1.
(205) أنوار التنزيل 18/3.
(206) شواهد التوضيح ص 64.
(207) البحر المحيط، 295/3.
(208) محمد بن مسعود الغزني (ت:421هـ) له مؤلف بعنوان كتاب البديع، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين، وله ذكر في جمع الجوامع، ولم يعرف شيئا من أحواله. ينظر: بغية الوعاة، 245.
(209) سورة الروم، الآية (9).
(210) ارتشاف الضرب 2017/5.

الأول: لعدم اطراده. الثاني: بأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل.[211]

كما ضعف ابن هشام أيضا هذا الرأي لسببين:

الأول: أنّ فيه تكلفا؛ وذلك لدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: أنه أسهل منه، لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا، مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء، أي: أصالة الهمزة في التصدير.

الثاني: أنه غير مطرد، لأنه غير ممكن.[212]

وأما قولهم بأن الزمخشري قد تراجع عن رأيه فإنني لم أقف على نص نتبين منه أنه أبطل رأيه وتراجع عنه، وعاد إلى مذهب الجماعة، ولعل كلام أبي حيان وابن هشام عن تراجعه إنما هو استشعار منهم أنه رجع إلى مذهبهم، حينما قال في أحد المواضع في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾[213] "الفاء والواو في أفأمن، أو أوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار والمعطوف عليه «فأخذناهم بغتة» والمعطوف عليه ذكر قبل همزة الاستفهام كما هو مذهب الجماعة، لأنه يرى أن المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن أهل القرى".[214] فالزمخشري رأى جواز الوجهين بدليل أنه عند قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[215] قال: "دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فأغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة بينهما"[216]، وهو بهذا القول يذهب إلى رأي جمهور النحاة بأن الجملة معطوفة قبل همزة الاستفهام، وقال في الموضع نفسه: "ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون فغير دين الله يبغون"[217]. لذلك فإنني أرى أن الزمخشري يذهب إلى جواز الموضعين في تعيين تقدير الجملة المحذوفة.

الترجيح: بعد مناقشة آراء النحاة والمفسرين فإنني أرجح الرأي الأول؛ لأمرين:

- يمثل رأي الأغلبية وهو ما ذهب إليه الجمهور في تقدير الجملة المحذوفة قبل الاستفهام.
- ولأن الهمزة خصت بتقديمها على العاطف تنبيها على أصالتها.

(211) ينظر: الجنى الداني، ص 31. والحق أن مذهب المرادي أنه لا حذف في الآيات الكريمة، قال: "ومذهب الجمهور أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا حذف، ولكنّه اِعْتُنِيَ بالهمزة فصدرت"، وفي توضيح المقاصد 1033/2 "يتحصل أن مذهب الجمهور له تأويلان: الأول أن هناك حذف والهمزة قدمت من تأخير، والثاني أنه لا حذف".

(212) مغني اللبيب 42/1.

(213) سورة الأعراف، الآية (97).

(214) الكشاف 132/2.

(215) سورة آل عمران، الآية (83).

(216) الكشاف 380/1.

(217) المصدر السابق 380/1.

المطلب الثالث: أثر الاستئناس بالنظير في تعيين موضع المقدر

حين يكون للحكم النحوي شاهد مناظر فهو يعضد الاختيار النحوي ويكون ذلك مرجحا أو مجوزا لهذا الوجه. وهذه نماذج مما ورد في القرآن الكريم منها:

الخلاف حول تعيين موضع تقدير المبتدأ في قوله تعالى: ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾[218].

ذكر النحاة أنّ في رفع «الوكيل» أحد الوجهين:

أحدهما: أنك لما قلت: نعم الوكيل، فكأنه قيل لك: من هذا المحمود؟ قلت: هو الوكيل.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعًا بالابتداء، ويكون «نعم» وما عملت فيه خبره. فأما الوجه الأول فهو على تقدير مبتدأ محذوف، واختلفوا في موضع تقديره على قولين:

- **القول الأول:** قدر أصحابه المبتدأ مقدما.
- **القول الثاني:** قدر أصحابه المبتدأ مؤخرا.

مناقشة المسألة:

ذهب أصحاب القول الأول إلى تقدير المبتدأ مقدما، ومنهم الرازي حيث قدر المبتدأ مقدما والتقدير: "وهو الموكول إليه"،[219] وكذلك قدّره أبو حيان مقدما، وقد ذكر في إعراب «نعم الرجل زيد» "أن زيد خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو زيد".[220] وهذا التقدير هو الذي عليه جمهور النحاة.[221]

وأما أصحاب القول الثاني فقد قدّر المبتدأ مؤخرا وعلى رأسهم الزمخشري والبيضاوي[222] وقدّر أبو حيان في موضع آخر المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخراً والتقدير: "ونعم الوكيل الله"[223]، وتبعه السمين الحلبي في ذلك حيث قدّره بقوله: "هذا رجل حسبك ونعم الوكيل أي: ونعم الموكول إليه هو"[224].

وقد أشار ابن مالك إلى أنه "يقدر المبتدأ مؤخرا إذا ذكر المخصوص وقُدم، والكلام جملتان، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ٤٨﴾[225]، أي: فنعم الماهدون نحن، ومنه قول الشاعر:

إنّـــــي اعتَمَـــــدْتُك يَـــــا يـــــز ** يـــدُ فـــنعم مُعتَمَـــدُ الوســـائلْ[226]

أراد فنعم معتمد الوسائل أنت".[227]

فأما من قدر المبتدأ مقدما؛ فذلك لأن الأصل هو أن يتقدم المبتدأ على الخبر، ورعاية لقرب المرجع مع ما سبق، وأما من قدّره مؤخرا وذلك لتناسب المعطوف عليه، فإن حسبنا الله خبر، وليه مبتدأ، فهو من الاستئناس بنظيره في الجملة الأولى، حيث تقدم الخبر والمبتدأ مؤخر، إذ أعرب بعض النحاة «حسبنا الله»: «اللَّهُ» مبتدأ مؤخر. «حَسْبُنَا» خبر مقدم. لأنّ منهم من جعل الواو معطوفاً على ما قبله.

الترجيح: أرى أن يقدر المبتدأ مؤخرا؛ للاستئناس بنظيره في الجملة الأولى (حسبنا الله)، ومشاكلة لها في تقديم الخبر على المبتدأ.

---

(218) سورة آل عمران، الآية (173).
(219) مفاتيح الغيب 434/9.
(220) التذييل والتكميل 315/3.
(221) ينظر الأصول في النحو 112/1، اللمع في العربية، 140/1، أوضح المسالك، 248/3.
(222) ينظر الكشاف 442/1، أنوار التنزيل، 49/2.
(223) البحر المحيط 438/3.
(224) الدر المصون 3/ 490.
(225) سورة الذاريات، الآية (48).
(226) بيت للطرماح، ديوانه ص 219 وينظر شرح التسهيل 18/3، والتذييل والتكميل 127/10، والمقاصد النحوية 1511/4.
(227) شرح التسهيل 3/ 18.

الخلاف في تعيين موضع تقدير متعلق الجار والمجرور في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[228].

اختلف المعربون في متعلق الجار والمجرور فذكر بعضهم أنه محذوف، واختلفوا في موضع تقديره منهم على قولين:

- **القول الأول:** قدّر أصحابه المحذوف مقدماً.
- **القول الثاني:** قدّر أصحابه المحذوف مؤخراً.

مناقشة المسألة: ذكر بعض المفسرين في إعراب «فبما نقضهم» أنه مصدر مجرور بالباء، والباء متعلقة بالفعل المحذوف، واختلفوا في تعيين موضع تقديره على قولين:

القول الأول: ذهب بعض المفسرين إلى تقدير متعلقه فعلا مقدما، حيث قدره البيضاوي مقدماً وتقديره: "فخالفوا ونقضوا ففعلنا بهم ما فعلنا بنقضهم"[229]، كما أشار الألوسي إلى تقدير المحذوف مقدماً حيث قال: "ففعلنا بهم ما فعلنا بنقضهم".[230] وقدّره سليمان الجمل مقدماً، والتقدير: "لعناهم بسبب نقضهم".[231]

القول الثاني: ذكر بعض المعربين أنّ متعلق الباء فعل مضمر وقدّروه مؤخرا، حيث قدر النحاس متعلقه مؤخراً، ونقل عن قتادة أن المعنى فبنقضهم ميثاقهم لعناهم، ثم رجح قول قتادة، فقال: "وقول قتادة أولى بالصواب"[232]، وقدره ابن جني مؤخراً والتقدير: "فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا"[233]، وكذلك قدّر الزمخشري فعله مؤخراً حيث فقال: "ثم تعلقت الباء ....قلت: إمّا أن يتعلق بمحذوف كأنه قيل فبما نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا"[234]، وتبعهم ابن عطية كذلك، فقال: "وحذف جواب هذا الكلام بليغ منهم متروك مع ذهن السامع تقديره لعناهم"[235]، إلا أنّ أبا حيان اعترض على قول ابن عطية: "«وحذف جواب هذا الكلام» بأن هذا المصطلح جواب لم يعهد في علم النحو ولا تساعده اللغة، لأن معنى الباء ليس بحاجة إلى جواب"[236]، إلا أنني أرى أن هذا الاعتراض لم يكن في محله؛ وذلك لأمرين:

- أنّ قول ابن عطية في إشارته إلى هذا المصطلح إما أنه رأى أن الفاء دلت على شرط مقدر: فإذا ضلوا ونقضوا الميثاق فبما نقضهم.
- أو أنه رأى أن الباء السببية تحتاج في بعض المواضع إلى متعلق في معنى الجزاء ليكمل معنى السبب كما في الآية.

وقد رجح أبو حيان تقدير الفعل مؤخرا، حيث قال: "والأولى أن يكون التقدير لعناهم".[237]

ومن قدر متعلق الجار والمجرور مؤخراً فقد نظر إلى نظيره الذي صُرِّح به في موضع آخر مؤخرا، وذلك في قوله تعالى: **سمح**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ**سجى**[238]، فتقدير الفعل مؤخرا هو لمشاكلة لفظه في آية أخرى ذُكر فيه مصرحا.

الترجيح: أرى تقدير متعلق الجار مؤخراً؛ لأمرين:

---

(228) سورة النساء، الآية (155).
(229) أنوار التنزيل 107/2.
(230) روح المعاني 184/3.
(231) الفتوحات الإلهية 149/2.
(232) معاني القرآن 231/2، 232.
(233) الخصائص 2/ 276.
(234) الكشاف 132/2.
(235) المحرر الوجيز 132/2.
(236) البحر المحيط 4/ 123.
(237) المصدر السابق 123/4.
(238) سورة المائدة، الآية (13).

- عليه أغلب المفسرين.
- لوجود نظير لهذه الآية في مواضع أخرى، كقوله تعالى: سمحفَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْسجى[239] ، وقوله تعالى: سمحفَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖسجى[240]، وقوله:سمحفَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْسجى[241]، وقوله: سمحفَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْسجى[242].

الخلاف حول موضع تقدير رافع لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًاۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾[243].

اختلف المعربون في رافع لفظ الجلالة "الله" فذكر أنه على وجهين:

- **الأول:** أنه ارتفع بفعل محذوف، والتقدير: أنزله الله.
- **الثاني:** ارتفع على الخبر، والتقدير: الله أنزله.

مناقشة المسألة:

ذهب أصحاب الرأي الأول إلى تقدير رافع لفظ الجلالة فعلا مضمرا، ومنهم البغوي[244]، وتبعه في ذلك الزمخشري، والتقدير: أنزله الله [245].وقد رجح السمين الحلبي أن يكون مرفوع بفعل مضمر؛ لأنّ نظيره قوله تعالى: سمحلَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُسجى[246] حيث صرح بالفعل في هذه الآية[247].

وقد اعترض ابن هشام على موضع تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ٨٧﴾[248]، حيث قال: "فلا يقدر ليقولن: الله خلقهم، بل خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ٩﴾[249] [250].

أما أصحاب الرأي الثاني فقدروه خبرا مقدرا بعد لفظ الجلالة وهو جملة فعلية، ومنهم الفراء، حيث قدر المحذوف جملة فعلية خبرا، والتقدير: "قل الله أنزله" [251] ووافقه القيسي كذلك فقال: "المعنى "قل يا محمد الله أنزله" جواب لقوله: "قل من أنزل الكتاب"[252].

(239) سورة المائدة، الآية (13).
(240) سورة آل عمران، الآية (159).
(241) سورة الأعراف، الآية (16).
(242) سورة النساء، الآية (160).
(243) سورة الأنعام، الآية (91).
(244) معالم التنزيل 167/3.
(245) الكشاف 2/ 44.
(246) سورة الزخرف، الآية (9).
(247) الدر المصون 36/5.
(248) سورة الزخرف، الآية (87).
(249)سورة الزخرف، الآية (9).
(250) مغني اللبيب 393/6.
(251) معاني القران 1/ 343.
(252) الهداية 3/ 2101.

كذلك قدره أبو حيان خبرا جملة: "قل الله أنزله"[253]، إلا أن أبا حيان رأى أنّ في مثل هذا الموضع لا يحتاج إلى تقدير لاستغناء الكلام عنه.

وجاء في حاشية الشهاب: "أي: «أنزله»، إما فاعل فعل مقدر أو مبتدأ خبر جملة مقدره، واختلف في الأرجح منهما فمنهم من قدره فعلا ليطابق السؤال ويقل التقدير؛ لأن ما بعد أداة الاستفهام في «من أنزل» فعل، وقيل: الأرجح تقدير: الله أنزله؛ لأنه مطابق لمن أنزله بتقدير: (الله أنزله)"[254]

وأمّا من قدره بقوله: (الله أنزله)؛ ليطابق الجواب للسؤال، وذلك أنّ جملة السؤال اسمية، فكذلك لابد أن تكون جملة الجواب اسمية.

فالأصل في الجواب أن يشاكل السؤال، فإذا كانت الجملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويأتي التوافق أيضا في الجواب المقدر.[255]

الترجيح: أرجح ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول لوجود نظائر لموضع التقدير، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ٩﴾[256]

الخلاف في مكان تقدير ناصب فريقًا في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[257].

ذكر أهل الإعراب أن من أوجه إعراب «فريقًا» وقوعه مفعولا به، أضمر فعله، واختلفوا في تقدير ناصبه على رأيين:

- **الرأي الأول:** قدّر أصحابه ناصبه فعلا مضمرا بعده.
- **الرأي الثاني:** قدّر أصحابه ناصبه فعلا مضمرا قبله.

مناقشة المسألة:

ذهب أصحاب الرأي الأول إلى تقدير ناصب «فريقا» فعلا مضمرا مؤخرا عنه، حيث قدره النيسابوري مؤخراً ،فقال: "وفريقا حق عليهم الضلالة: نصبه ليقابل فَرِيقاً هَدى، وتقديره: وفريقا أضل"[258]، ورجح شهاب الدين تقدير الناصب مؤخراً فقال: "فالمناسب تقدير العامل في الثاني مؤخرا"[259]، ورجح الألوسي أيضا تقديره مؤخراً لتتناسق الجملتان.[260]

وأما أصحاب الرأي الثاني فقد ذهب إلى تقدير عامل «فريقا» فعلا مقدما، وهو الذي عليه أغلب أهل العربية، حيث قدر الزجاج ناصب «فريقًا الثانية» بفعل محذوف مقدماً فقال: "معناه: أضل فريقًا حق عليهم الضلالة"،[261] وقدره الزمخشري كذلك مقدماً، فقال: "وانتصاب قوله «وفريقاً» بفعل مضمر يفسره ما بعده كأنه قيل: وخذل فريقاً حق عليهم الضلالة، وتبعهم كذلك القرطبي في تقديره مقدماً، والتقدير: وأضل فريقاً،

(253) البحر المحيط 4/ 582.
(254) حاشية الشهاب 4/ 94.
(255) القواعد الكلية، ص 198.
(256) سورة الزخرف، الآية (9).
(257) سورة الأعراف، الآية (30).
(258) إيجاز البيان عن معاني القرآن 328/1.
(259) حاشية الشهاب 162/4.
(260) روح المعاني 384/4.
(261) معاني القرآن وإعرابه 331/2

واستشهد بقول سيبويه:

أَصْـــبَحْتُ لَا أَحْمِـــلُ السِّـــلَاحَ وَلَا ** أَمْلِـــكُ رَأسَ الْبَعِيـــرِ إِنْ نَفَـــرَا[262]

وَالـــذِّئْبَ أَخْشَـــاهُ إِنْ مَـــرَرْتُ بِـــهِ ** وَحْـدِي وَأَخْشَـى الرِّيَـاحَ وَالمَطَـرَا[263]

فتقـديره للفعـل مقـدماً لنصـب الـذئب علـى نظيـر قـول الشـاعر: (وأخشـى الريـاح). واعترض أبو حيان على هذه التقادير، فقال: "وهي تقادير على مذهب الاعتزال".[264] واعتراضه من جهة المعنى لا من جهة الإعراب.

ولذلك قال أبو علي الفارسي في مثل هذا الموضع: "ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها؟ فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة من فعل وفاعل، واشتغل عند الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل يختار فيه النصب، ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع وعلى هذا ما جاء من هذا النحو"[265]، ثم استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، فهو يرى أن يكون المقدر مؤخرا ليكون مشاكلا لما قبله دون أن يخل ذلك بالمعنى.

وجاء عند ابن الشجري أنه: "إذا حذف الفعل على شريطة التفسير، فيقتضي أن تكون الجملة المبدوء بها فعلية، كقولك: ضربت بكرًا ومحمدًا أكرمته.... وإنما قوي إضمار الفعل إذا بُدئ بجملة فعلية، طلبا للتشاكل بين الجملتين، فأضمرت فعلاً لتكون قد عطفت جملة على جملة تشاكلها فشاكلت بين الكلامين، ولو قلت: أكرمتُ زيداً وخالدٌ أهنته، خالفت بين الجملتين"،[266] وقد قدّر ناصب (فريقا) الثاني بإضمار فعل مقدما، والتقدير: وأضل فريقا في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[267][268]. وهو بهذا التقدير يوافق القول في تشاكل الجملتين.

الترجيح: أرى تقديره مقدماً وذلك لمناسبة قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، إذ فيه تشاكل الجملتين، حيث قدم معمول (فريقًا) الأولى عليها في الجملة التي قبلها من غير نقض للمعنى، وهو باب فيه جواز تقديم المفعول به على الفاعل ما لم يتعارض مع المعنى.

<u>الخلاف حول تعيين موضع المقدر</u> في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا﴾[269].

وقعت كلمة (جزاء) مبتدأ لخبر محذوف كما ذكر بعض المعربين، واستحسن الواحدي حذف الخبر في هذا الموضع فقال: "حذف الخبر حسن"[270]، واختلف المعربون من أهل التفسير في موضع تقديره على رأيين:

- **الرأي الأول:** قدّر أصحابه الخبر مقدماً على (جزاء).
- **الرأي الثاني:** قدّر أصحابه الخبر مؤخراً عن (جزاء).

مناقشة المسألة: اختلف أهل العربية في رافع (جزاء)، على رأيين:

<u>الرأي الأول:</u> ذهب بعض المعربين إلى تقدير الخبر مقدما، حيث قدّره الفراء بقوله: "رفعت

---

(262) بيتان للربيع بن ضُبع الفزاري، ينظر: الكتاب 89/1 وشرح المفصل لابن يعيش 356/4 والمقاصد النحوية 1320/3.

(263) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 188/7، وينظر الشاهد في الكتاب، 89/1، والجمل في النحو، 132، وشرح المفصل، 105/7.

(264) البحر المحيط 39/5.

(265) الحجة للقراء السبعة 464/2.

(266) أمالي الشجري 85/2.

(267) سورة الأعراف، الآية (30).

(268) أمالي الشجري 85/2.

(269) سورة يونس، الآية (27).

(270) التفسير البسيط 11/ 176.

الجزاء بإضمار لهم، كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها كما قال: ففدية من صيام"[271]، ورأى أبو جعفر الطبري أن أولى الأقوال بالصواب هو أن يكون الجزاء مرفوع بمضمر وقدره مقدما، بقوله: "فلهم جزاء سيئة بمثلها"[272]، وذكر بأن تقديره للخبر مقدما هو شاكلة بالجملة التي سبقتها؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾[273] ووافقهم القيسي[274]، واستحسن ابن هشام ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي في تقديرهم للخبر مقدما فقال: "وهو أحسن لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين"[275].

الرأي الثاني: ذهب إلى تقدير الخبر مؤخرا، ومنهم البغوي، حيث قدره بقوله: "والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها: أي لهم بمثلها"[276]، وكذلك أشار ابن الجوزي إلى تقديره مؤخراً، فقال: "فيها إضمار منهم لمعنى جزاء سيئة منهم بمثلها، تقول العرب: رأيت القوم صائم وقائم، أي: منهم صائم قائم"[277]، وتبعهم القرطبي في تقديره مؤخراً والتقدير: "جزاء سيئة بمثلها كائن"،[278] وقدره البيضاوي مؤخراً أيضا، والتقدير، "فجزاء سيئة بمثلها واقع".[279]

فالخلاف في موضع المقدر المحذوف هو لمشاكلة الجملة (ولهم جزاء سيئة) بالجملة التي قبلها للذين أحسنوا الحسنى، حيث قدم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ فيها، وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله: "حتى تشاكل هذه بهذه".[280]

الترجيح: أرجح تقدير أصحاب الرأي الأول؛ لأن موضع تقدير المحذوف يشاكل ما قبله من جمل، كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾[281]

(271) معاني القرآن 461/1.
(272) جامع البيان 75/15.
(273) سورة يونس، الآية (26).
(274) الهداية 3257/5.
(275) مغني اللبيب 5/ 75.
(276) معالم التنزيل 418/2.
(277) زاد المسير 2/ 327.
(278) الجامع لأحكام القرآن 8/ 332.
(279) أنوار التنزيل 111/3.
(280) البحر المحيط 6/ 45.
(281) سورة يونس، الآية (26).

الخـاتمــة :

في ختام الحديث عن أثر الأصول النحوية في تعيين موضع المقدر في القرآن الكريم، والمسائل التي وردت فيها، أستطيع أن أوجز أهم نتائج البحث فيما يأتي:

- ✓ ترتبط بقضية التقدير بعض الأصول العامة في النحو العربي، منها: أن (الأصل هو عدم الحذف)، و(الأصل أن يقدر الشيء في موضعه الأصلي)، وبالتالي لا تنقض المراتب إلا إذا اقتضى مقتض، وينبني على ذلك أن كل الخلافات في موضع المقدر تخضع لحكم الجواز، وللخلاف النحوي، فلو اتفق النحاة على وجوب موضع كلمة ما في الجملة لن يكون هناك خلاف في موضع تقديرها.
- ✓ يعد أقوى مرجح لتعيين موضع المقدر أن يتفق السماع والقاعدة والمعنى في تعيين موضع المقدر، كما ذهبت إليه الباحثة في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: 40].
- ✓ من مبادئ السماع أن اتباع المسموع أولى، وأن اتباع الأكثر أولى، والخلاف في تأويل المسموع ينبني عليه خلاف في التأسيس عليه.
- ✓ السماع قد يؤيد القاعدة في المسألة، وقد يعارض المسألة كمعارضة الفصل بأجنبي بين الصفة والموصوف، فإنه لم يرد بذلك سماع.
- ✓ يعد القياس من مرجحات تعيين موضع المقدر، فتخريج الموضع على قياس صحيح أقوى من تخريجه على غير قياس مع عدم المرجع من السماع.
- ✓ من الأصول النحوية في مسألة تعيين موضع المقدر السماع فتقدير موضع المقدر على وجه يكثر فيه السماع أولى، نحو تقدير رفع (والصابئون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[282].
- ✓ الاستئناس بالنظير أحد مرجحات تعيين موضع المقدر، كما ورد في ترجيح التقدير في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾[283].

(282) سورة المائدة: 69
(283) سورة النساء: 155

ثبت المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: د/ رجب عثمان، د/ رمضان عبد الرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ت: د/ محمد مدكور، وائل محمد، مجلة الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون، 2015م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مكتبة دار الرسالة، بيروت، د: ط، د: ت.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين الباقولي، ت: إبراهيم الإيباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط4، 1420هـ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، ت: محمود جمال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.
- أمالي الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، ط1، 1413 ه، ت: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أمالي لابن الحاجب، عمرو عثمان بن الحاجب، ت: فخر صالح قدارة، دار عَمّار، عَمّان، 1989م.
- إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط أولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسين النيسابوري، ت: د/ حنيف حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1415ه.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن عمر بن الحاجب، ت: د/ موسى بناي، إحياء التراث الإسلامي، د:ط.
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، د: ت، د: ط.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د: ط، 1420ه.
- بدائع الفوائد لابن القيم، تحقيق: علي بن محمد العمران، ط دار عالم الفوائد، جدة، د ت.
- البستان في إعراب مشكلات القرآن، أحمد بن أبي بكر المعروف بابن الأحنف اليمني، ت: د/ أحمد محمد عبد الرحمن، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 2018م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د: ط.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، ت: د/ طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1980م.

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، د: ط، 1984م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ت: د/ عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1416ه.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين الدماميني، ت: د/ محمد عبد الرحمن المفدى، ط1، 1403ه.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت: رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، ط1، 1430 ه.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد المعروف بناظر الجيش، ت: مجموعة من المحققين، دار السلام، ط1، 2007م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن المرادي، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيح، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964ه
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط ثانية دار الفكر، بيروت، 1408هـ / 1988م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المرادي، ت: د/ فخر الدين قباوة محمد نديم، دار الكتب العلمية، 1992م.
- الجواهر الحسان، في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي، ت: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418ه
- حاشية الأمير علي مغني اللبيب، الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية د: ط، د: ت.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي المصري (1069هـ) ط دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ت: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمدين خالدية، ت: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401ه
- الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج أبو الحسن البصري، ت: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، د:ط.
- خزانة الأدب، عبد القادر عمر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم، رسالة دكتوراه، مكتبة وهبة، ط1، 1992.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي، د: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- ديوان الطرماح، ت: د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1994م.
- ديوان الفرزدق، همام بن غالب الفرزدق، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ت: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.
- الرابط وأثره في التراكيب العربية، د. حمزة النشرتي، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1405هـ / 1985م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422ه
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، ت: د/ محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1974م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، د: ت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ت: د/ عبد الرحمن السيد- د/ محمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: يحيى بشير، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1996م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، ت: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، د: ط.
- شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي ابن عصفور، ت: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419ه.
- شرح عيون الإعراب، علي بن فضال المجاشعي، ت: حَنّا جميل، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1406هـ.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- صحيح البخاري، محمد إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة ط1، 1422م.
- ضوابط الفكر النحوي، د/ محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، د: ط: د:ت.
- علل النحو، أبو الحسن محمد الوراق، ت: د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود الكرماني، ت: دون، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين محمد حسين النيسابوري، ت: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416ه

- القواعد الكلية والأصول العامّة للنحو العربي، غريب عبد المجيد نافع، مكتبة الأزهر.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ت: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، 2006م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - ..، 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407ه.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين الشاذلي، ت: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1401، 1981م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق ابن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، ت: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1998م.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، ت: علي حيدر، دمشق، د:ط، 1972م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، ت: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405ه.
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د: هدى محمود قراعة ط أولى مكتبة الخانجي 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1988م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د:ت
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، ط أولى دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق 1422هـ / 2002م.
- مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط:1، الكويت، 2000م.
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، د: ت- دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- المقاصد الشافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، ت: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين محمود العيني، ت: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
- المقتضب، أبو العباس محمد المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
- موطأ مالك، مالك بن أنس بن مالك، ت: بشار عواد معروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، 1412ه.

- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، جامعة الشارقة، ط1، 2008م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

****

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abu Hayyan Al-Andalusi. (1998). *Irtishaf Al-Darb min Lisan Al-Arab* [The Absorption of Rhythm from the Arabic Language] (1st ed.). (R. Othman & R. Abdul Rabb, Eds.). Maktabat Al-Khanji.
2. Abu Hayyan Al-Andalusi. (1999). *Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir* [The Vast Ocean in Interpretation]. (S. Jamil, Ed.). Dar Al-Fikr.
3. Abu Hayyan Al-Andalusi. (n.d.). *Al-Tadhil wa Al-Takmil fi Sharh Kitab Al-Tashil* [The Supplement and Completion in Explaining the Book of Facilitation] (1st ed.). (H. Hindawi, Ed.). Dar Al-Qalam.
4. Al-Akbari, A. (n.d.). *Imla’ ma Manna bih Al-Rahman min Wujuh Al-I’rab wa Al-Qira’at* [The Dictation of What Allah Has Bestowed of Grammatical Forms and Recitations]. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
5. Al-Alusi, M. (1995). *Ruh Al-Ma’ani fi Tafsir Al-Quran Al-‘Azim wa Al-Sab’ Al-Mathani* [The Spirit of Meanings in Interpreting the Great Quran and the Seven Oft-Repeated Verses] (1st ed.). (A. Atiyya, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
6. Al-Amir, M. (n.d.). *Hashiyat Al-Amir ‘ala Mughni Al-Labib* [The Marginal Notes of Al-Amir on Mughni Al-Labib]. Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyya.
7. Al-Anbari, A. (1980). *Al-Bayan fi Gharib I’rab Al-Quran* [The Explanation of the Strange Grammatical Forms in the Quran]. (T. Abdul Hamid, Ed.). Egyptian General Book Organization.
8. Al-Anbari, A. (n.d.). *Al-Insaf fi Masail Al-Khilaf* [The Fairness in Disputed Issues]. (M. Abdul Hamid, Ed.). Dar Al-Fikr.
9. Al-Anbari, A. B. (2015). *Asrar Al-Arabiyya* [The Secrets of Arabic]. (M. Madkour & W. Muhammad, Eds.). *Majallat Al-Wa’i Al-Islami*,

95.

10. Al-Ashmuni, A. (1998). *Sharh Al-Ashmuni ‘ala Alfiyyat Ibn Malik* [Al-Ashmuni’s Explanation of Ibn Malik’s Alfiyya] (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
11. Al-Askari, A. (1988). *Jamharat Al-Amthal* [The Collection of Proverbs] (2nd ed.). (M. Ibrahim & A. Qatamesh, Eds.). Dar Al-Fikr.
12. Al-Azhari, K. (2000). *Sharh Al-Tasrih ‘ala Al-Tawdih* [The Explanation of Clarification on the Elucidation] (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
13. Al-Baghdadi, A. (1997). *Khazanat Al-Adab* [The Treasury of Literature] (4th ed.). (A. Harun, Ed.). Maktabat Al-Khanji.
14. Al-Baqulli, A. (1999). *I’rab Al-Quran Al-Mansub lil-Zajjaj* [The Grammatical Analysis of the Quran Attributed to Al-Zajjaj] (4th ed.). (I. Al-Ibari, Ed.). Dar Al-Kitab Al-Masri.
15. Al-Basri, A. (n.d.). *Al-Hamasa Al-Basriyya* [The Basran Enthusiasm]. (M. Ahmad, Ed.). Alam Al-Kutub.
16. Al-Baydawi, N. (n.d.). *Anwar Al-Tanzil wa Asrar Al-Ta’wil* [The Lights of Revelation and the Secrets of Interpretation] (1st ed.). (M. Al-Marashli, Ed.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
17. Al-Bukhari, M. (2001). *Sahih Al-Bukhari* [The Authentic of Al-Bukhari] (1st ed.). (M. Zuhayr, Ed.). Dar Touq Al-Najat.
18. Al-Damamini, M. (1983). *Ta’liq Al-Fara’id ‘ala Tashil Al-Fawa’id* [The Commentary on the Facilitation of Benefits] (1st ed.). (M. Al-Mufdi, Ed.).
19. Al-Farazdaq, H. (1987). *Diwan Al-Farazdaq* [The Diwan of Al-Farazdaq]. (A. Faour, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
20. Al-Halabi, A. (n.d.). *Al-Durr Al-Masun fi ‘Ulum Al-Kitab Al-Maknun* [The Protected Pearls in the Sciences of the Hidden Book]. (A. Al-Kharrat, Ed.). Dar Al-Qalam.
21. Al-Hamadhani, M. (2006). *Al-Kitab Al-Farid fi I’rab Al-Quran Al-Majid* [The Unique Book in the Grammatical Analysis of the

Glorious Quran] (1st ed.). (M. Al-Fattih, Ed.). Dar Al-Zaman.

22. Al-Jawzi, A. (2001). *Zad Al-Masir fi ‘Ilm Al-Tafsir* [The Provision of the Path in the Science of Interpretation] (1st ed.). (A. Al-Mahdi, Ed.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
23. Al-Khafaji, S. (n.d.). *Hashiyat Al-Shihab ‘ala Tafsir Al-Baydawi* [The Marginal Notes of Al-Shihab on Al-Baydawi’s Interpretation]. Dar Sadir.
24. Al-Khalidi, H. (1981). *Al-Hujja fi Al-Qira’at Al-Sab’* [The Proof in the Seven Recitations] (4th ed.). (A. Makram, Ed.). Dar Al-Shorouk.
25. Al-Khatib, M. (n.d.). *Dawabit Al-Fikr Al-Nahwi* [The Controls of Grammatical Thought]. Dar Al-Basa’ir.
26. Al-Kirmani, M. (n.d.). *Ghara’ib Al-Tafsir wa ‘Aja’ib Al-Ta’wil* [The Strange Interpretations and Marvelous Explanations]. Dar Al-Qibla lil-Thaqafa Al-Islamiyya.
27. Al-Majashi’i, A. (1986). *Sharh ‘Uyun Al-I’rab* [The Explanation of the Sources of Grammatical Analysis] (1st ed.). (H. Jamil, Ed.). Maktabat Al-Manar.
28. Al-Muradi, H. (1992). *Al-Junay Al-Dani fi Huruf Al-Ma’ani* [The Close Harvest in the Letters of Meanings]. (F. Qabawa & M. Nadeem, Eds.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
29. Al-Muradi, H. (2008). *Tawdih Al-Maqasid wa Al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik* [The Clarification of Objectives and Paths in Explaining Ibn Malik’s Alfiyya] (1st ed.). (A. Suleiman, Ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
30. Al-Nahhas, A. (2001). *I’rab Al-Quran* [The Grammatical Analysis of the Quran] (1st ed.). (A. Khalil, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
31. Al-Nasafi, A. (1998). *Madarik Al-Tanzil wa Haqa’iq Al-Ta’wil* [The Attainments of Revelation and the
32. Al-Nasharti, H. (1985). *Al-Rabit wa Atharuh fi Al-Tarakib Al-Arabiyya* [The Connector and Its Impact on Arabic Structures]. Islamic University of Madinah.

33. Al-Naysaburi, M. (1995). *Ijaz Al-Bayan ‘an Ma’ani Al-Quran* [The Concise Explanation of the Meanings of the Quran] (1st ed.). (H. Al-Qasimi, Ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.

34. Al-Naysaburi, N. (1996). *Ghara’ib Al-Quran wa Ragha’ib Al-Furqan* [The Strange Aspects of the Quran and the Desirable Aspects of the Criterion] (1st ed.). (Z. ‘Umayrat, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

35. Al-Qurtubi, M. (1964). *Al-Jami’ li Ahkam Al-Quran* [The Comprehensive Collection of the Rules of the Quran] (2nd ed.). (A. Al-Bardouni & I. Atfih, Eds.). Dar Al-Kutub Al-Misriyya.

36. Al-Radi, Y. (1996). *Sharh Al-Radi li Kafiyat Ibn Al-Hajib* [Al-Radi’s Explanation of Ibn Al-Hajib’s Kafiya] (1st ed.). (Y. Bashir, Ed.). Imam Muhammad bin Saud University.

37. Al-Sabban, M. (n.d.). *Hashiyat Al-Sabban ‘ala Sharh Al-Ashmuni* [The Marginal Notes of Al-Sabban on Al-Ashmuni’s Explanation]. (T. Abdul Raouf, Ed.). Al-Maktaba Al-Tawfiqiyya.

38. Al-Samarqandi, N. (n.d.). *Bahr Al-Ulum* [The Sea of Knowledge].

39. Al-Shadhili, A. (1981). *Kanz Al-‘Ummal fi Sunan Al-Aqwal wa Al-Af’al* [The Treasure of the Workers in the Sayings and Actions] (5th ed.). (B. Hayani & S. Al-Saqqa, Eds.). Mu’assasat Al-Risala.

40. Al-Shajari, H. (1993). *Amali Al-Shajari* [The Dictations of Al-Shajari] (1st ed.). (M. Al-Tanahi, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

41. Al-Sirafi, H. (2008). *Sharh Kitab Sibawayh* [The Explanation of Sibawayh’s Book] (1st ed.). (A. Mahdali & A. Sayyid Ali, Eds.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

42. Al-Sirafi, Y. (1974). *Sharh Abyat Sibawayh* [The Explanation of Sibawayh’s Verses]. (M. Hashim, Ed.). Dar Al-Fikr.

43. Al-Suyuti, A. (1989). *Al-Iqtirah fi Usul Al-Nahw wa Jadlih* [The Proposal on the Foundations of Grammar and Its Disputes] (1st ed.). (M. Jamal, Ed.). Dar Al-Qalam.

44. Al-Suyuti, J. (n.d.). *Bughyat Al-Wu’ah fi Tabaqat Al-Lughawiyyin

wa Al-Nuhat* [The Desire of the Seekers in the Classes of Linguists and Grammarians]. (M. Ibrahim, Ed.). Al-Maktaba Al-Asriyya.

45. Al-Tabari, M. (2000). *Jami' Al-Bayan fi Ta'wil Al-Quran* [The Comprehensive Explanation in Interpreting the Quran] (1st ed.). (A. Shaker, Ed.). Mu'assasat Al-Risala.
46. Al-Tha'alabi, A. (1998). *Al-Jawahir Al-Hisan fi Tafsir Al-Quran* [The Beautiful Jewels in Interpreting the Quran] (1st ed.). (M. Muawwad & A. Abdul Mawjud, Eds.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
47. Al-Tirmah. (1994). *Diwan Al-Tirmah* [The Diwan of Al-Tirmah] (2nd ed.). (A. Hassan, Ed.). Dar Al-Sharq Al-Arabi.
48. Al-Wahidi, A. (2009). *Al-Tafsir Al-Basit* [The Simple Interpretation]. Doctoral dissertation, Imam Muhammad bin Saud University.
49. Al-Warraq, M. (1999). *'Ilal Al-Nahw* [The Defects of Grammar] (1st ed.). (M. Al-Darwish, Ed.). Maktabat Al-Rushd.
50. Al-Zamakhshari, M. (1987). *Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid Al-Tanzil* [The Unveiler of the Realities of the Hidden Aspects of Revelation] (3rd ed.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
51. Bishr ibn Abi Hazim. (1994). *Diwan Bishr ibn Abi Hazim Al-Asadi* [The Diwan of Bishr ibn Abi Hazim Al-Asadi] (1st ed.). (M. Turad, Ed.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
52. Hassan ibn Thabit. (1994). *Diwan Hassan ibn Thabit Al-Ansari* [The Diwan of Hassan ibn Thabit Al-Ansari] (2nd ed.). (A. Umahna, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
53. Ibn 'Atiyya, A. (2001). *Al-Muharrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-'Aziz* [The Concise Interpretation of the Noble Book] (1st ed.). (A. Abdul Shafi, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
54. Ibn 'Usfur, A. (1999). *Sharh Jumal Al-Zajjaji* [The Explanation of Al-Zajjaji's Sentences] (1st ed.). (F. Al-Sha'ar, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
55. Ibn Al-Ahnaf, A. (2018). *Al-Bustan fi I'rab Mushkilat Al-Quran* [The

Garden in the Grammatical Analysis of the Quran's Difficulties] (1st ed.). (A. Abdul Rahman, Ed.). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

56. Ibn Al-Hajib, O. (1989). *Amali Ibn Al-Hajib* [The Dictations of Ibn Al-Hajib]. (F. Qaddara, Ed.). Dar Ammar.
57. Ibn Al-Hajib, O. (n.d.). *Al-Idah fi Sharh Al-Mufassal* [The Clarification in Explaining Al-Mufassal]. (M. Banayi, Ed.). Ihya Al-Turath Al-Islami.
58. Ibn Al-Qayyim. (n.d.). *Bada'i Al-Fawa'id* [The Unique Benefits]. (A. Al-Imran, Ed.). Dar Alam Al-Fawa'id.
59. Ibn Al-Sarraj, M. (n.d.). *Al-Usul fi Al-Nahw* [The Foundations of Grammar]. (A. Al-Fatli, Ed.). Dar Al-Risala.
60. Ibn Ashur, M. (1984). *Al-Tahrir wa Al-Tanwir* [The Liberation and Enlightenment]. Al-Dar Al-Tunisiyya.
61. Ibn Jinni, O. (n.d.). *Al-Khasa'is* [The Characteristics]. (M. Al-Najjar, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Misriyya.
62. Ibn Juzay, M. (1996). *Al-Tashil li 'Ulum Al-Tanzil* [The Facilitation of the Sciences of Revelation] (1st ed.). (A. Al-Khalidi, Ed.). Dar Al-Arqam.
63. Ibn Malik, M. (1990). *Sharh Al-Tashil* [The Explanation of Facilitation] (1st ed.). (A. Al-Sayed & M. Badawi, Eds.). Dar Hajar.
64. Ibn Malik, M. (n.d.). *Sharh Al-Kafiya Al-Shafiya* [The Explanation of the Sufficient and Healing]. (A. Hureidi, Ed.). Dar Al-Ma'mun lil-Turath.
65. Ibn Nazir Al-Jaysh, M. (2007). *Tamhid Al-Qawa'id bi Sharh Tashil Al-Fawa'id* [The Preparation of the Rules in Explaining the Facilitation of Benefits] (1st ed.). Dar Al-Salam.
66. Ibn Ya'ish, Y. (2001). *Sharh Al-Mufassal* [The Explanation of Al-Mufassal] (1st ed.). (E. Yaqub, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
67. Ibrahim, A. (1992). *Khasa'is Al-Ta'bir Al-Qurani wa Simatuh Al-Balaghiyya* [The Characteristics of Quranic Expression and Its

Rhetorical Features]. Doctoral dissertation. Maktabat Wahba.

68. Nafi', G. (n.d.). *Al-Qawa'id Al-Kulliyya wa Al-Usul Al-'Amma lil-Nahw Al-'Arabi* [The General Rules and Principles of Arabic Grammar]. Maktabat Al-Azhar.

69. Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab* [The Book]. (A. Harun, Ed.). Maktabat Al-Khanji.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــــــــــــــة	**4**
المطلب الأول: أثر السماع في تعيين موضع المقدر	**5**
الخلاف حول تعيين موضع العامل المقدر في الضمير المنفصل المنصوب في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾.	**5**
الخلاف في موضع تقدير المضاف في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُر مَّعۡلُومَٰتٌ﴾.	**8**
الخلاف في تعيين موضع تقدير الخبر في حالة العطف على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾	**11**
عطف جملة على جملة وخبر إحداهما محذوف والخلاف حول تعيين موضعه كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾	**17**
المطلب الثاني: أثر القياس في تعيين موضع المقدر	**22**
الخلاف حول تقدير عامل نصب كم في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَاهَا﴾	**22**
الخلاف حول تعيين موضع تقدير الرابط في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾	**23**
الخلاف حول تعيين موضع تقدير الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾	**26**
الخلاف حول تعيين موضع تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ على قراءة النصب	**28**
الخلاف حول تعيين موضع المقدر المحذوف في قوله تعالى: سمحأَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًاسجى.	**30**
المطلب الثالث: أثر الاستئناس بالنظير في تعيين موضع المقدر	**34**
الخلاف حول تعيين موضع تقدير الخبر في قوله تعالى: ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾	**34**
الخلاف في تعيين موضع تقدير متعلق الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾	**35**
الخلاف حول موضع تقدير رافع لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۚ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ﴾	**37**
الخلاف في مكان تقدير ناصب فريقا في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾	**38**

الخلاف حول تعيين موضع المقدر في قولـه تعـالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثۡلِهَا﴾	**40**
الخاتمة	**42**
ثبت المراجع	**43**
فهرس الموضوعات	**55**